

المحور الأول

النخب الفاسية

الكلمة التقديمية لورشة النخب بمدينة فاس

ذ. عبد الإله بنمليح

كلية الآداب ، ظهر المهرارز، فاس

تخلى النخبة بموقع متميز في النسيج الاجتماعي، يؤهلها لدور بارز تتجاذبه مختلف فئات المجتمع، من الرعية إلى السلطة. وتستمد النخبة قوتها من كونها أداة ضاغطة في ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة؛ لذلك عادة ما تسارع السلطة السياسية القائمة إلى خطب ودها ومغازلتها رغبة في الاستقطاب والموالة، وذلك باعتبار امتداداتها وإمكانات اختراقها لمختلف شرائح المجتمع وارتباطها بها. ألا يعبر وجود النخبة عن حركية مجتمعية ؟

وإذا كانت المقاربة السوسيولوجية للنخبة هي الأكثر تداولاً في الجامعة المغربية وفي المنتديات العلمية، السياسية خاصة، فإن المقاربة التاريخية خطت خطوات كبيرة، ونجحت في إثارة النقاش عن النخبة في زمن ماض، وتبيان دورها في تقدم مجتمع ما أو تكريس تخلفه.

فقد عرف البحث التاريخي عن النخبة وامتداداتها، منذ سنوات طويلة، نوعاً من الدينامية، لفتت انتباه الآخرين إلى أهميته ونجاعته. غير أن هذا التطور لا يمكن أن يحجب المناظرات والنقاشات التي ما زالت قائمة إلى يومنا هذا، حول المقاربات المتنوعة المرتبطة بالفترات التاريخية المعنية.

إن اقتراح ورشة تبحث في النخب بمدينة فاس لم يضع في حسبانها معالجة مختلف القضايا المرتبطة بها، بمقاربة تاريخية صرفة، بقدر ما يدعو إلى فتح النقاش من جديد عن الموضوع، وذلك باعتبار أهميته وارتباطه بضرورات مرجعية ومنهجية تقتضيه، وتمكّن من الاقتراب أكثر من مظاهر الأزمة في المجتمع، كما تمكن من رصد آليات التطور والتقدم فيه.

وبديهي أن تواجه مختلف المقاربات المعتمدة في دراسة النخب سؤالاً جوهرياً هو ما النخبة ؟ فهل هي فعلاً "مجموعة من الأشخاص المتميزين يشكلون أقلية تتمتع بخصوصية التفوق"، بمعنى " أشخاص يحتلون المراتب الأولى في جميع الميادين " ؟ علماً أن التعريف بمصطلح النخبة ومفهومها ليس وليد الفترة المعاصرة، وإنما يرجعه Jean DUMA إلى القرن 17 حين طرح المفكرون آنذاك السؤال عن دلالاته وخصوصيته.

وإذا ما تجاوزنا مسألة المصطلح والمفهوم التي تظل تؤرق المؤرخ في معظم المجالات وعلى امتداد جميع الفترات، فإن أسئلة أخرى تنتصب أمام الباحثين في موضوع النخبة المغربية بصفة عامة والنخبة الفاسية بصفة خاصة.

ولعل أبرز هذه التساؤلات:

- 1- ما هي مكونات النخبة الفاسية ؟ وهل عرفت تغيرات جوهريّة عبر العصور؟
- 2- ما هي طبيعة النخبة ووظيفتها في المجتمع الفاسي خاصة والمجتمع المغربي عامة ؟
- 3- هل يمكن الحديث عن نخبة فاسية مهيمنة أو موجهة أو مسيرة ؟ لأن لكل واحدة منها دلالات تعرضت لها الدراسات الغربية عن النخبة في المجتمع الأوربي خاصة، وذلك منذ ارتباط مصطلح النخبة بالسوسيولوجي الإيطالي Vilfredo PARETO.
- 4- هل يمكن النظر إلى النخبة باعتبارها جملة جوانب سلبية من أشكال النفوذ والسيطرة والهيمنة، تلغي حق الآخر في المشاركة والتعبير، وتجعل من ذاتها محورا ومركزا، والباقي هوامش وأطراف تابعة ؟ وهل ينطبق كل ذلك على النخبة الفاسية ؟
- 5- ما هو دور المؤسسات، بمختلف حقولها المعرفية: الدينية والسياسية والتربوية والاقتصادية، في خلق نخبة/نخب فاسية، تمكنها من احتلال المراتب الأولى في توجيه المسار العام للدولة والمجتمع على حد سواء ؟

النخبة في تاريخ المغرب: قضايا وأسئلة

قراءة في جلسة "النخب بمدينة فاس"

ذ. لطفى بوشنتوف

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
عين الشق - الدار البيضاء

يعد تخصيص جلسة لموضوع النخب بمدينة فاس، في ندوة المدينة المغربية: التراث والتاريخ والمجتمع (فاس والمجالات الحضرية بالمغرب)، اختيارا موقعا، نظرا للعلاقة البينة والمفترضة بين المدينة عامة وفاس خاصة وبين الشرائح الاجتماعية المصنفة في دائرة النخب بمختلف مراتبها وتلويحاتها.

I - مضامين وقضايا

يمكن رصد القضايا الكبرى التي تناولتها مداخلات الجلسة بالعرض والتحليل بعجالة من خلال النقاط التالية:

1- غلبت المقاربة النظرية على عرض النخبة والخاصة أية علاقة؟ الذي قدمه إدريس المنصوري. وقد انطلق الباحث من استنتاج عدم وضوح مفهوم النخبة، بحيث لاحظ أن استعماله لا يقتصر فقط على ما يقابل مفهوم العامة، وإنما أيضا كمرادف دال على أهل الحل والعقد والصلحاء والشرفاء والعلماء والقضاة والكتاب، أي على فئات معينة تصنف ضمن دائرة خاصة. ويستتبع الاستنتاج بالضرورة، في رأي الباحث، التساؤل عن الميكانيزمات المتحركة في وجود النخب واستمرارها ونزاعها وتوافقها وتمائلها، والبحث في طرق الاندماج فيها واختلاف أشكال الانتماء إليها حسب الفئات الاجتماعية، والكشف عن أصناف كاريزما كل فئة وطرق التمييز الاجتماعي داخلها أو حيال الفئات المغايرة ومنها العامة. واستشهد الباحث بأربعة نماذج معبرة عن استنتاجه المذكور ومستوحاة من تاريخ المغرب.

استقى النموذج الأول من مراهنة الجنرال ليوطي، بداية الحماية، على الشرفاء باعتبارهم يمثلون صنفا أرستقراطيا أو بواذر أرستقراطية. وكانت غاية المقيم العام أن تلعب هذه الفئة المفترض تكونها من قياد وضباط، دورا مشابها لأرستقراطية فرنسا، أي السهر على الشأن العام. وتعكس المراهنة حذر ليوطي، الخبير بالتجربة الجزائرية، من فئة مقابلة هي الزوايا وما قد يصدر عنها من مقاومة ورد فعل عنيف.

يتعلق النموذج الثاني بأهل الحل والعقد، الذين يبرر وضعهم عادة بتقديم النصيحة. واعتبر الباحث هذه المجموعة ذات وجود مؤقت وتشتغل بصلاحيات حل الأزمة. وعد ظهورها، كواقع ومفهوم في لحظات من تاريخ المغرب، دالا على أزمة تفرض تجاوزها بالرجوع إلى الوضع السابق لها نظاما وتراتبية. غير أن الباحث لاحظ أن وضع ما بعد الأزمة يكون دائما مختلفا عما قبله، باعتبار أن الصيرورة التاريخية ترفض الرجوع إلى ما سبق.

ويتمثل النموذج الثالث في الخاصة، الذين لاحظ الباحث أنهم مرتبطون بالمدينة، قياسا على أنه خلال الأزمة، لا يوجد من ينضوي إلى أهل الحل والعقد من خارج المدينة. غير أن المدينة موزعة إلى حومات ذات طابع إثني.

ويرتبط النموذج الرابع بخاصة التجار، الذين كشف القرن 19م أنهم بحثوا عن انتماءات مغايرة مثل الحميين.

2- انصبت مداخلة مولاي هاشم العلوي القاسمي، بيوتات النخبة الفاسية، على التعريف بالنخبة في فاس، وذلك بدءا بالوقوف على فاس العالمة والمتحضرة ديمغرافيا وسياسيا واجتماعيا، خصوصا منذ المرحلة المرينية. ولاحظ الباحث أن كتب الأنساب مثل بيوتات فاس الكبرى والصغرى لابن الأحمر، تبين أن نشأة البيوتات الكبرى في المدينة تعود إلى هجرات من المشرق كونت الأرستقراطية الأساس، وعددا من العائلات المهاجرة مثل القادريين والصقليين والعلويين. وأضاف الباحث أن المدينة استقطبت أيضا هجرات أندلسية

خصوصا خلال حروب الاسترداد، وهي التي كونت في رأيه بيوتات وتجارا. وأثار الباحث مجموعة من الأسئلة المركزية بخصوص رصد جذور هذه البيوتات وفاعليتها في المجتمع الفاسي، مستشهدا بمثال الأسر التي كونت بوادر ارسقراطية، من قبيل أسرة ابن حيون المهاجرة التي عمرت في المدينة على من سبقها من التجار، والأسر اليهودية التي استقرت في الملاح وامتنت التجارة.

3- استعمل مصطفى الشابي، في مداخلته نخبة فاس وقضايا المغرب الكبرى في الفترة ما بين 1844 و1944، تراتبية النخبة للتدليل على كل من له سلطة مادية أو معنوية. وعرض موضوعه في قسمين زمنيين، 1844-1912 و1912-1944.

لاحظ الباحث في الفترة الأولى، أن المغرب كان تقليديا وذا بنايات عتيقة. وخلالها طرحت على النخبة، ومنها المخزنية، أسئلة مترتبة على معركتي إيسلي وتطوان وما لهما من تداعيات، أهمها تدخل الأجنبي في شؤون البلاد. وأنتجت النخبة في هذا الواقع كتابات تضمنت التنديد بهذا التدخل واقترح حلول من شأنها صيانة سيادة البلاد وكرامة أهلها. ومن بين أصحاب هذه الكتابات الكردودي وابن عزوز اللذان ناديا بالجهاد كوسيلة وحيدة لصد هذا الهجوم. وتأسست كتابات الجهاد على مرجعيات أخلاقية ودينية تفسر ما نزل بالبلاد بأنه عقوبة إلهية، فلم تكن لها بالتالي نظرة واقعية ومنتورة. كما أن المخزن لم يقبل بالجهاد، الذي كان يفهمه أو يحصره في الدفاع عن التراب، من دون اللجوء إلى المواجهة المفتوحة، ما دامت المواجهة في إيسلي وتطوان بينت تفوق الأجنبي. وتزامنا مع فترة ما بعد 1856، تبين للمغرب - حسب الباحث - أنه محاصر بأوربا، وأفتى بعض العلماء بأن الصلاة وراء المحمي لا تجوز، كما أفتى البعض الآخر بعدم الجهاد في بلاد بعيدة ليس للسلطان فيها نفوذ وليس له قبل بالمواجهة.

في الفترة الثانية، تبين للباحث استطاعة النخبة، البعيدة عن السلطة، الاستمرار بعد 1912. وعلل ذلك بقدرة النخبة الفاسية الهائلة على التكيف وتجنب الصراع مع الآخر،

وبالنفوذ المستجد والطارئ عليها بفضل الطبع الأندلسي. وفي عهد الحماية، خلفت السلفية التي تأثرت بالصحوّة المشرقية، نوعاً من اليقظة، تمثل في وعي جماعة من المغاربة بما يهدد البلاد. وهي الجماعة التي أطلق عليها علّال الفاسي اسم الشباب الناهض. وتزايدت أهميتها من منطلق تشكيلها لصفوة الحاملين للشعور الوطني والدعاة إلى الإصلاح. وولدت، بعد الظهير البربري، سلفية جديدة مكونة من متعلمي المعاهد العربية والفرنسية. وهي التي صاغت دفتر المطالب سنة 1934.

4- اختار محمد اليزيدي، في مداخلته دور التعليم في تشكيل النخب بمدينة فاس إبان فترة الحماية، الكشف عن محاولة الحماية الفرنسية إعادة تشكيل النخب، نظراً لأنها وخلافاً لبلجيكا اعتبرت تعليم الأهالي مطلباً مركزياً. وقد كانت لليوطي إستراتيجية خاصة في تكوين النخبة، لأنه ركز على الشباب في تغيير مواقف البرجوازية مستقبلاً، وعلق آمالاً على التعليم لتكوين نخبة وسيطة وقادرة على التفاهم مع الحماية، من دون أن تكون منسلخة عن أصولها اللغوية والثقافية. وهكذا اتجه هذا المقيم العام إلى إنشاء مدارس أشرف عليها، مما ترتب عليه طرح السؤال عن طبيعة خريجي هذه المدارس، هل تكمن في محتفظين بالدين أم في مسلمين حديثين. والظاهر، في رأي الباحث، أن اختيار ليوطي استقر على سجن المغاربة في ثقافتهم التقليدية، أي نهج سياسة المغرب البطيء. وهكذا تم سنة 1916 إحداث مجلس أعلى إسلامي، وتم الرهان على فاس لتكوين أطر تجارية وإدارية محدودة، مع إحداث تعليم فلاحي وتجاري في فاس وثانوية إسلامية وتكوين أطر الأبنك والبريد والمخزن.

ولاحظ المتدخل اختلافاً في الحكم على تجربة ليوطي، بحيث وصمت إنجازاتها بالسطحية. وعلل ذلك بأزمة في إيجاد مناصب شغل للخريجين، وبعراقل التوظيف في الإدارة المخزنية، بحيث تم التراجع عن الغاية المسطرة لهذه السياسة والاتجاه بدلاً عنها إلى التوظيف في التجارة والترجمة والحرف. ومن ثم أصيب رهان الآباء والأبناء في الثانوية الإسلامية مثلاً بخيبة لأنه أوكلت إليهم بعد التخرج مناصب للمبتدئين. وهذا الفشل هو الذي يفسر اختيار

المقيم العام بيتان (Pétain) عائلات بعينها لشغل مناصب إدارية. هذا فضلا على كون ضعف الاستقطاب للمدارس وللمناصب ولبعض المهن يفسر بدوره الإخفاقات الكبرى لسياسة فرنسا التعليمية.

وخلص الباحث إلى أن سياسة الحماية التعليمية تنحصر في تحول تقني، لم يجدد النخبة في العمق، ولم يستفد منه المغرب، ولم يحدث القطيعة ولا الاستمرارية، بل رسخ وجود التيارين العصري والتقليدي. وغاب بالتالي دور المدرسة كآلية للتغيير الاجتماعي. في حين تأكد أن الحماية سحنت المغرب في التقليد عوض إدخاله إلى العصرية.

II- أسئلة القضايا

يتيح الحديث عن النخبة، عبر تاريخ المغرب وفي فاس على وجه التمثيل، فرصة للتأمل والمساءلة، أجمالها- وهذه قراءتي الخاصة لجلسة النخب- في مجموعة من القضايا، تنتظم في علاقة النخبة بمفهوم وثيق بها وهو الحركة الاجتماعية.

القضية الأولى: في ضرورة رصد تعريف إجرائي للنخبة

تعد النخبة من أهم موضوعات علم الاجتماع، ومع أن هذا المفهوم قد تبلور منذ عقود من الزمن، فإن اللبس والغموض لا زالا يصاحبانه عند من وظفه أوقاره في الأبحاث التاريخية المغربية الحديثة. ولعل مرد ذلك أن الكلمة لم ترد في المصادر، وإنما وجدها الباحثون تتوافق وتتماهى في حدود متفاوتة مع "أهل الحل والعقد" و"الخاصة" و"البيوتات" وذوي السياسة والحكمة، أي مع رجال الحكم والشيوخ القواد والشرفاء والعلماء والصلحاء والتجار والحرفيين.

والمتعارف عليه في أوساط المشتغلين بالأنثروبولوجية التاريخية أن النخبة عبر تاريخ المغرب، تستمد نفوذها من ثلاثة أصناف من الرأسمال تتداخل في بعض الحالات، وهي:

- **الرأسمال الرمزي**، بالنسبة للعلماء والشرفاء والصوفية. وتمثل هذه الفئات، التي تدعي كلها إرث الأنبياء، أقلية ذات مستوى تعليمي مرتفع أحيانا وسط أغلبية أمية. كما يتميز بعضها بامتلاكه خاصية البركة وتوظيفه إياها، ويتميز بعضها الآخر باحتكار هبة الانحدار من البيت النبوي. وترصد لهذه الفئات عبر تاريخ المغرب أدوار ووظائف مركزية، من قبيل الوساطة والتحكيم في النزاعات والتجنيد لحماية الدين واحتكار المناصب والخطط وتوارثها.

- **الرأسمال المادي**، بالنسبة للحكام والتجار والحرفيين.

- **الرأسمال البيولوجي**، أي السلالي-الطيني، بالنسبة للبيوتات الكبرى، من قبيل الشرفاء والأندلسيين والبلديين.

وبناء على هذا التصنيف، يشترط استحضار مفاهيم مقابلة، من قبيل "العامة"/ "العوام"، و"الجمهور"، بل وحتى "القلة". وبناء عليه أيضا، تفهم الوظائف المنسوبة لمكونات النخبة، والعلاقات التي تجمعها بالسلطة والمجتمع. غير أن السؤال الذي يفرض نفسه استتباعا لهذا البناء هو هل كل من حمل قلما وكتب أو حصل على إجازة أو ملك رأسمالا ضخما أو شغل منصبا وتقلد وظيفة يعد من النخبة؟

النخبة حسب علماء الاجتماع لها مكانة متميزة وذات اعتبار، وتمتلك القوة والتأثير، وتتميز بالتفوق في العمل والقدرة على ممارسة وظائف سياسية واجتماعية من دون الحاجة إلى دعم أو تأييد خارجي، لأنها تتمتع بمواصفات ذاتية وبقوة التنظيم وبوجود دافع وهدف تسعى إليه في مواجهة أغلبية غير منظمة. وهذا ما يميزها ويؤهلها لاحتكار المناصب والوظائف.

كذلك يفهم من هذا التعريف الإضافي أن النخبة هي التي تشارك في صياغة تاريخ الجماعة التي تمثلها، سواء باتخاذ القرارات الحاسمة أو بتبني الأفكار والمشاعر المتميزة.

من المؤكد أن الوقائع التاريخية والمصادر تمكنان الباحث من رصد الأصول الاجتماعية والثقافية لنخب بعض مدن المغرب، كما تمكنان من الوقوف على أدوارها وأنشطتها ومواقفها. غير أن ما نعلمه عن آليات المصاهرة والروابط العائلية وشبكات المشيخة وأنماط السلوك، يقابله جهل شبه مطبق بتطلعات النخب سيما وأن بروزها يكاد ينحصر في لحظات التوتر.

القضية الثانية: في نخبة التجار

غاب عن جلسة النخب الحديث عن التجار، وهم الفئة التي لا يستقيم مجتمع من دونها، ويشير وضعها عبر تاريخ المغرب أكثر من ملاحظة.

شكلت الثروة وسيلة للارتقاء الاجتماعي، لكنها لم تكن دوما تحول من يمتلكها الإنتماء إلى النخبة. كما أن درجة نفوذ التجار وتأثيرهم وإن كانت محدودة لم تكن دائما مناسبة لدرجة غناهم أو مطابقة معها. هذا فضلا على أن التجار لم يلعبوا في الغالب دورا هاما في تقرير مصير المدينة والبلاد، إلى غاية القرن 19م على الأقل، لأن أدوات النفوذ السياسي بقيت في يد النخب الممثلة فيما يسميه علماء الأنثروبولوجيا بالمجموعات البيولوجية مثل الشرفاء والبيوتات العريقة والمجموعات الدينية أي العلماء والصوفية. هذا فضلا على أن التجار في حالات كثيرة كانوا يدينون بالولاء للمجموعات التي ينتمون إليها بيولوجيا أو ينخرطون فيها روحيا أو للمخزن الذي يستظلون به.

ووفق هذا المنظور، يضاف غياب روابط مهنية إلى ملاحظة أن المحيط العام لم يكن يساعد على تقوية هذه الفئة/ النخبة وعلى تعميق وعيها بذاتها وقدرتها على التأثير. ذلك أن المنظومة الفقهية لم تكن تشجع على تراكم رأس المال ولا على تنمية، والتصوف كان يدعو إلى التقشف، والمخزن لم يكن يتردد في تترك أو استغراق ذمة من تكبر ثروته.

القضية الثالثة: في البنيات التقليدية للمجتمع المغربي وتأثيرها في سلوك النخبة

السياسي

ظلت بنيات المغرب مستقرة خلافا لمثيلتها المجاورة التي عرفت الحكم العثماني المباشر والممتد والاحتلال الفرنسي المبكر والطويل، ولم يتقلص في المغرب مفعول العناصر المركزية التي كان يقوم عليها النظام التقليدي أي المخزن والقبائل ورجال الزوايا والطرق.

وفي ظل هذا الواقع تطرح الأسئلة التالية:

- هل مثلت النخب، وهي المكونة من الذين شغلوا مواقع قيادية في قطاعات مؤثرة مثل الجيش والاقتصاد والسياسة، الشرائح المجتمعية التي انتمت إليها؟
- هل مثلت النخب فئات متجانسة، تجمعها مصالح معنوية ومادية مشتركة؟ سيما وأن ولاء العالم والصوفي والشريف وحتى التاجر لم يكن دائما لأولئك الذين يتقاسم معهم العلم والتصوف والشرف والتجارة، ويدافعون معه عن نفس المرجعيات والمصالح، إذ كثيرا ما كان يقف هؤلاء إلى جانب فئات غير فئاتهم، وذلك حين يتم تغليب مشاعر الانتماء للدين والزوايا والطريقة والقبيلة.
- ما هي انعكاسات صعوبات الانضمام إلى شبكات النخب والاندماج فيها؟ وما هي نتائج حالات رفض المصاهرة بل وحتى المشيخة العلمية والصوفية والظن في الشرف؟
- ارتبطت النخبة أكثر بالمدينة حيث مقر الحركة الدينية والعلمية ومدار النشاط الاقتصادي ومستقر المخزن. فهل ضعفها راجع لطبيعة المدينة وبنياتها العقلية والاقتصادية والمجتمعية؟

القضية الرابعة: في أدوار النخب السياسية

يمكن، من ناحية الافتراض النظري على الأقل، اختزال العلاقة بين السلطة السياسية والنخب في الرهانات المزدوجة التالية: طموح النخب وتطلعها إلى المساهمة في تدبير الشأن العام المحلي والعام وإن في حدود، ورغبة السلطان في احتوائها وتوظيفها، عن طريق توزيع المنافع السياسية والمادية، وإلحاق خاصة الكتاب والقواد والعمال بالمخزن على أساس الانتماء والوجهة الاجتماعيين والثروة والكفاءة والولاء.

غير أن تتبع علاقة النخب، وخصوصا التي اصطلاح على نعتها بأهل الحل والعقد، بالسلطة/ الدولة، يفضي إلى إعادة النظر في الأدوار الموكولة إليها وحمولة الأوصاف التي ألصقت بها. والشاهد على ذلك أن نخبة فاس، علماء وشرفاء وصوفية وتجارا، لم تغير مطلقا من ترجيح كفة الغلبة/العنف على كفة البيعة كلما طرقت الدول الكبرى أبواب الحاضرة. ذلك أن كل هذه الدول تقريبا دخلت الحاضرة عنوة وبقوة الغلبة بل وأحيانا بعد أحداث درامية لم تسلم منها فضاءات مقدسة وفي حق قمة هرمية النخب.

والشاهد أيضا على محدودية الفعل/الحركة لدى بعض مكونات النخبة مثلا أن العلماء وحتى الصوفية لم يوقفوا إلا في حالات شاذة في الانتقال من مستوى إبداء النصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى مستوى تحقيق الحركة الاجتماعية. ومرد ذلك لا يقتصر على ما ذكرناه من الأسباب، بل يرجع أيضا إلى عقلية هؤلاء العلماء المتسمة بالتردد بل والإحجام عن أي دور قد يفضي إلى عكس النتائج المتوخاة منه.

والشاهد على ذلك أن غالبيتهم التزموا أحكاما من فقه الإمامة الكبرى تلح على الانتظام في الطاعة مهما كانت أحوال السلطة خوف الفتنة، ولم يجرؤ إلا القلة وفي حالات فريدة وسياقات استثنائية على كسر طوق هذا الحكم. ومن هؤلاء القلة ابن أبي محلي، الذي كتب "ولم نخش الفتنة ؟ فإنها حصاد الكافرين"، في إشارة إلى أن اضطرابات ما بعد القيام

على السلطان قد لا تؤدي بالضرورة إلى الفتنة، وإنما قد تكون مناسبة تطهير من الفاسد وإبقاء للأصلح. غير أن ابن أبي محلي لم يكسر الطوق إلا قبيل لحظات من إعلانه الثورة.

القضية الأخيرة: في المقارنة بالتجربة الغربية

المؤكد أن المقارنة صعبة وقد توصف باللاتاريخية، لاختلاف الشروط وتباين الظروف. غير أن استحضارها، كما دعت إلى ذلك محاضرة الافتتاح، قد تساعد على إيجاد أجوبة لأسئلة عالقة، من بينها:

- دور المدينة في تغييب البرجوازية

- دور الحكام/المخزن في إضعاف النخب/الشركاء، خلافا لاختيارات ملوك أوروبا خلال التحولات الفيودالية التي أفضت إلى العصر الحديث. ومن هنا نفهم بداية استعمال مفهوم النخبة في الغرب في القرن 12م، ودلالته على الانتخاب ELU والشهرة EMINENT والتمايز LE DISTINGUE منذ القرن 14م.

ما من شك أن المؤرخ الباحث في موضوع النخب في علاقتها بالمدينة ومنها فاس، يجد نفسه بين خيارات حاسمة تحدد وتوضح أكثر المقاربة وحقل الاشتغال، وهي : تطويع المادة أو تطويع المفهوم؟ مفهوم ينتج عن دراسة أم دراسة مبنية على مفهوم؟ الواقع المفترض أم الخطاب المكتوب أم بالصورة الموروثة؟

النخب التاريخية المغربية ونموذجية النخبة الفاسية

ذ. مولاي هاشم العلوي القاسمي
كلية الآداب. ظهر المهرارز. فاس

عبر المجتمع المغربي عن تطور تحددت فيه طبيعة التغيير كلما تعرض تاريخه لتحولات كبرى امتازت بالتحول والتجديد، وهذه الظاهرة لا توجد إلا في المجتمع المنفتح الذي يقبل الأخذ والعطاء والتطور والتغير، وهذا ناتج عن تأثير وتفاعل موقعه الاستراتيجي في مجتمعه الذي جعله الامتداد التاريخي في مسار التحول مع الزمن الذي يدافع عن الثوابت ويطورها إلى صفة خاصة به يتميز بها عن غيره من المجتمعات التي تجاوره أو تماثله في بعض الظواهر ولكن يختلف عنها في الموقع الاستراتيجي والهيكل البنيوي في نظامه و تماثله.

إن هذا الإطار الذي يعتبر حصيلة لصناعة التاريخ في المجتمع المغربي كان ذا خصوصية متميزة في المرحلة التاريخية التي عرفها المغرب ابتداء من القرن 7هـ/13م، إلى ما جاء بعده من المراحل إلى بداية القرن 14هـ/20م. ويعني هذا وضع التاريخ المغربي في هذه القرون والحقب الممتدة في عصر بني مرين وبني وطاس والسعديين والعلويين إلى حدود بداية عهد الحماية الأجنبية في المغرب.

وقد ساد في هذه الحقب نظام اجتماعي مغربي تميز بخصوصيته التاريخية على مستوى حياة المدن التاريخية فيه، أو مستوى المجتمعات القبلية المنتشرة في البوادي المغربية شمالا وجنوبا، شرقا وغربا، فكانت مدن المغرب المعروفة آنذاك هي المتحكمة والمنمطة لطبيعة الحياة وأشكال العلاقات والمسيرة والموجهة للحياة السياسية في هذا المغرب التاريخي، كما كانت البوادي مرتبطة وتابعة لهذه الحواضر المدنية، فكانت فاس هي مركز التوجيه والتنظيم للحياة العامة حضاريا وروحيا وسياسيا واقتصاديا، كما كانت مراكش هي المثل الواضح لمدينة فاس

في الجنوب المغربي، فكانت فاس ومراكش تتجاذبان المظاهر الحضارية. وكل جهة من جهات هاتين المدينتين تعمل على تقليد حاضرتها والتحالف معها في كل توجهات الحياة.

وهكذا كان أهل فاس، وما تبعها من بوادي، يكون قوة متحركة في التميز والترابط والتواصل كما كان أهل مراكش، وما ارتبط بها من بوادي يكون قوة تفاعلية تجاذبية متأطرة بخصوصية بارزة في الشكل والمضمون، ومن هذا التجاذب والتواصل صار واضحا في الإطار التاريخي، الذي حددناه سابقا، يكون نمط أهل فاس وما تبعها من بوادي ونمط أهل مراكش وما ارتبط بها من كيانات وتواصل، ولكن كان الجميع يحقق ويمثل الحقيقة المغربية الكلية، لا يستغني جانب عن جانب، وهذا ما فرض على البحث والتأطير العلمي الاجتماعي خصوصية فاس ومالها من تركيبة نخبوية اجتماعية، ومراكش وما تبعها من ظواهر خاصة بها اجتماعيا. إلا أن "الظاهرة الفاسية" تبرز في الأفق واضحة المعالم ذات بنية راسخة في العمق الاجتماعي المغربي، هذه البنية الإنسانية والبشرية تضرب في عمق المدينة وفي عمق الجهات المغربية عموما، حيث صارت نموذجا لكل تفوق اجتماعي وحضاري مما جعل من أهل فاس مقصدا لمن يروم التماثل الحضاري ويندمج في المجتمع المتميز صاحب الخصوصية التاريخية في المغرب.

وتؤكد المسيرة التاريخية لمدينة فاس من بداية العصر المريني الذي حددناه بالقرن 13هـ/13م، إلى ما جاء بعده من تحولات وتغيرات تؤكد الطابع الفاسي والمراكشي، على حد سواء، في كل جهة من جهات المدينتين. ويحملنا هذا الإطار على ضبط ما أنتجته التواصلات الاجتماعية للمدن المغربية في تاريخها الإسلامي الوسيط.

غير أن بحثنا هذا يحملنا على حصر هذه الدراسة في التاريخ الاجتماعي الداخلي لمدينة فاس وما أفرزه من نخب اجتماعية في تركيبته البشرية والإنسانية، وللمعرفة العلمية

سنحدد أهم المرجعيات المصدرة لهذه الدراسة، وتزخر هذه المرحلة المحددة بالكتابات المصدرة التي تحيلنا على دراسة وقراءة هذا التاريخ الاجتماعي لمدينة فاس.

فالمرجعيات الأساسية والأصيلة يمكن أن نصنفها إلى الأنواع الآتية :

أ- كتب الأنساب التي خصت فاس وأسرها الاجتماعية بالتحديد والتصنيف، ويمكن أن نخص منها الأسماء الآتية :

1- كتب ومؤلفات ابن الأحمر وخاصة "بيوتات فاس الكبرى".

2- كتاب "نصح ملوك الإسلام" لابن السكاك وخاصة المصنف المطبوع منه وهو الذي وصلنا من هذا الكتاب الذي يوجد فيه مؤلف أكبر وأوسع.

3- مؤلفات القادرية مثل "الدر السني" لابن عبد السلام القادري ومؤلفات محمد بن الطيب القادري مثل "نشر المثاني" و"التقاط الدرر".

4- كتاب "الدرر البهية" لعبد السلام الفضيلي.

ب- المؤلفات التي اهتمت بالبيوتات العامة في داخل مدينة فاس مثل كتاب "زهرة الآس في بيوتات أهل فاس" للكتاني وكتاب "روضة الآس" للمقري.

ج- كتب التراجم ومؤلفات الحوليات ومنها من خص مدينة فاس بالتأليف كما فعل الكتاني في "سلوة الأنفاس ومحادثه الأكياس فيمن أقبر من العلماء والصلحاء في مدينة فاس". وهناك من اهتم بالتاريخ العام ومدينة فاس حسب السياق المؤدي إلى ذلك، ونذكر منها بوجه خاص "مناهل الصفا" للفشتالي و"الاستقصا" للناصري. وهناك مرجعيات سنذكرها في سياق تحليل الموضوع كما سيأتي. ووفقا لذلك، فإن التاريخ الاجتماعي لمدينة فاس يحدد لنا الأرضية التي فرضتها طبيعة المتغيرات التي عرضت لمدينة فاس عبر تاريخ المدينة في المرحلة التي حددناها سابقا من هذا البحث.

وقد تعرضت مدينة فاس لتأثيرات خارجية من كل الجهات القريبة والبعيدة من المدينة من المشرق ومن الأندلس، ومن إفريقيا ومن مناطق حوض البحر الأبيض المتوسط، فهي مناط التواصل ومركزية الجذب والتفاعل. لقد استحكمت فيها المؤثرات الداخلية والخارجية وصنعت من كل ذلك كيانا داخليا يمتد في عمق التاريخ الاقتصادي والتاريخ الروحي الديني، والامتدادات التي شكلتها طبيعة التفاعل الممتد تأثيره واستحكامه في كل جهات المغرب بحيث تظل مدينة فاس في كل واجهة من هذه الواجهات حاضرة بتاريخها وعمقها الحضاري عموما، فالفاسي يمثل كيان المدينة، بذاتها ومكنونها وكنهها، ولا يحدث العكس، بمعنى أن القادم من فاس ينعكس الحضور الحضاري في ذاته وفي واقعه انعكاسا كلياً، إذن تعني النخبة في هذا السياق معناها الحضاري في حملتها التاريخية على امتداد الزمن الذي حددناه.

ورغم أن المؤثرات السياسية قد أثرت في التحول الداخلي، إلى حد ما، فإن البعد الاجتماعي الفاسي ظل حاضرا وقائما رغم العزلة السياسية، ونعني بذلك ما حدث في العصر السعدي عندما انتقلت العاصمة من المدينة الفاسية إلى المدينة المراكشية، فقد ظلت فاس في تفوقها الحضاري بارزة في العصر السعدي وإن كان قصر البديع في مراكش يحاول أن يتفوق على قصر باب السبع في المدينة البيضاء من فاس.

ظلت النخب الفاسية في مستواها وتنظيماتها الاجتماعية على تماثلاتها قائمة في التنافس الإيجابي الذي تكلمت عنه المؤلفات التاريخية بين المدينتين، فاس ومراكش، ونشير هنا إلى ما مثله قاسم الزرهوني والعريفة بنت خجو في نقل التوصيفات الملكية للبلاط السعدي الذي حمل كل ذلك من فاس إلى مراكش، وما عمل على إعادة ترتيبه علماء فاس في مدينة مراكش عندما كان أحمد المنصور الذهبي السعدي يعقد مجالسه العلمية، وكانت الصدارة في كل ذلك لفقهاء فاس المتصدرين لمجالس أحمد المنصور الذهبي مثل الفقيه أحمد المنجور والإمام القصار، وقد أحدث ذلك توافداً بين فاس ومراكش.

وبناء على هذه المرجعيات، يمكن أن نلقي نظرة عامة ونخصص البيوتات بالتحليل والتأصيل، إلى حد ما، غير أن جذور هذا البناء الاجتماعي النخبوي الداخلي لمدينة فاس لا تبتدئ مباشرة من القرن 7هـ/13م، وإنما تشير إلى ما كانت عليه المدينة قبل هذا التاريخ.

وفدت على مدينة فاس جموع بشرية من كل الآفاق، وقد احتضنت بوجه خاص أهل الأندلس الذين جاؤوا إليها عندما تعرضت المدن الأندلسية للطرد والاعتصار مع حرب الاسترداد، وقد كان ذلك واضحا في نهاية عصر الموحدين وأوائل المرينيين حيث صارت ملجأ للأسر الفارة بدينها ومالها، واستقروا في كل أحيائها مكونين مجموعات بشرية أندلسية مما زاد في ديمغرافية المدينة، ووسع في بنائها وعمارتها وتعميرها، وخلق منها مدينة اجتمعت فيها خصوصيات الحضارة الأندلسية من قرطبة وإشبيلية وغرناطة وغيرها من الحواضر التي تمثلت في مدينة فاس على مستويات متفاوتة.

ويظهر أن الأسر المهاجرة إلى فاس كانت، في غالب الأحيان، أسرا أرستقراطية غنية كما كانت توجد إلى جانبها بيوتات حرفية وصناعية نقلت إلى المدينة طبيعة ونظام حياتها اليومية في الأندلس إلى فاس، وقد لفت ذلك نظر الذين أرخوا واهتموا بتاريخ الأسر الفاسية. ويمكن أن نحيل هنا على ما جاء عند ابن الأحمر في كتابه الذي يخص البيوت والأسر بالتدوين والتأليف، وما وصلنا من كتاب "بيوتات فاس الكبرى" يمثل إشارات خفيفة من النماذج التي كانت تعيش وتسكن فاس في العصر المريني، مع ملاحظة أن تلك البيوتات تحمل أسماء أمازيغية وعربية وأندلسية. كما اهتم ابن السكاك في كتابه "نصح ملوك الإسلام" بالأنساب والجماعات التي استقرت بفاس على وجه الخصوص، وقد حاول أن يصل جذور تلك المجموعات البشرية بأصولها النسبية في المشرق والأندلس وبلاد المغربين الأدنى والأوسط، وكان على بينة من تلك الأنساب ومسألة صحة النسب أو ادعائه، غير أن المرحلة التي عاصرت أواسط بني مرين، أي بعد منتصف القرن 8 هـ، ظهر فيها نوع من التداخل

ومراجعات أنساب الجماعات الوافدة على مدينة فاس، وخاصة من بلاد المشرق الإسلامي حيث وافق ذلك هجرة عدد من الأسر إلى المغرب بعد الزحف المغولي والتتاري على بلاد المشرق، ففر عدد كبير من القبائل والعائلات التي تمت متابعتها ومطاردتها، وهذا ما يفسر انتساب الأسر الفاسية بعد العصر المريني إلى أصولها في المشرق إما من الجزيرة العربية أو من العراق أو بلاد الشام، فقد سكنت فاس أسرها شأن نسي جعلها تجتمع في موضوع الشرف الذي اعتبره بنو مرين أحد العناصر التي ترفع من شأن أصحابه.

وهكذا كان "الأشراف" في العصر المريني قوة روحية ومعنوية ومادية، فقد أعفاهم سلاطين بني مرين من أداء الكلف المخزنية وصارت الدولة تصلهم بالصلوات والعطايا والهدايا¹، بل كان تصرف سلاطين بني مرين يمثل في الدولة سياسة خاصة يمكن أن ننعتها بسياسة حق الأشراف في تصرف الدولة المرينية، وهو شيء يعتبر فاعلا في مسيرة الحياة في الدولة المرينية، فلم تكن العملية خاصة بمدينة فاس، وإنما عمت سائر الحواضر والبوادي.

وتطورت هذه النظرة إلى الأشراف تطورا داخليا في المجتمع المغربي وكانت صفة القداسة وطابع الارتفاق الروحي مرتبطا بظاهرة الشرف، وكان للتصوف ونشاط رجاله وشيوخه دور فعال في تأصيل الظاهرة الشرفية بمالها من حمولات روحية وقدسية واعتبار وصلة بالبيت النبوي الشريف، فأصبح الشرف رمزا للامتداد الإسلامي الذي يؤهل الدولة المغربية في حياتها وبيعة الملك في المجتمع المغربي.

وعلى هذا الأساس، بدأت عملية ضبط الأنساب في المراحل المتأخرة من عصر بني مرين، وما جاء بعده. وبإلقاء نظرة على المؤلفات التي أنتجتها المراحل اللاحقة من كتب مناقب ومؤلفات الأنساب، نجد الطابع التاريخي واضحا يضبط صحة الأنساب ويتحدث عن انتشار الرجال المنتسبين إلى الشرف في كل جهات المغرب، وكانت فاس هي القوة

¹ - انظر في هذا الصدد كتاب القرطاس لابن أبي زرع و الاستقصا للناصري وأزهار الرياض ونفع الطيب للمقري.

الفاعلة في توجيه هذا التنظيم بحيث زكى العلماء في القرويين هذا التوجه العام لأشراف مدينة فاس، وما انتشر منهم خارج المدينة معتمدين على المؤلفات الأندلسية مثل "جمهرة أنساب العرب" لابن حزم ومثل كتب الأنساب المشرقية، وبدأ على أساس ذلك إنتاج المؤلفات التي ترتبط بعملية توثيق الأنساب وتحديد البيوتات التي كان لها شأن في تسيير المجتمع وبروز الحياة العامة والخاصة، وقد تداخلت هاته العملية مع الإشارة إلى رجال الدولة وتوثيق انتسابهم إليها وتركيز مقصدهم الذي يحدد فعالية كل عنصر وكل من ارتبط بخدمة السلطان أو رجال الدولة على ما لهم من أهمية وما كان لهم من نباهة واعتبار في شؤون الحياة في الدولة المغربية

فكانت الهجرة تزداد، وكان علماء الأندلس والأسر الشريفة من المشرق يسارعون إلى مدينة فاس، وازداد الأمر قوة في عصر بني مرين، إلا أن انعكاس هذا على مدينة فاس لم يبدأ إلا بانتقال البيوتات الغنية والمشهورة إلى مدينة فاس والمغرب عموماً، وكان المقصد الآمن هو مدينة فاس، فهي موطن العلم الذي هاجر رجاله بدورهم إليها، بالإضافة إلى رجال التصوف وخبراء التجارة وكبراء أهل العلم والدين، وقد أعطى هذا الوضع زخماً جديداً لحياة المدينة فبدأت "النخب الاجتماعية" تتبلور، وبدأ الاستقطاب التجاري يقوى ويتنافس مما فرض على المؤلفين المغاربة عملية التمييز بين البيوتات الشريفة والبيوتات التي لا تدعي الشرف وإنما تعتبر أرستقراطية بارزة في المدينة، ونجد ذلك واضحاً في مؤلفات الأنساب المتأخرة وأحسن من يمثل ذلك كتاب "الدرر البهية" لعبد السلام الفضيلي.

فالمجتمع الفاسي يعتبر قوة حضارية اجتماعية في بيوتاته وأسرته وتجمعاته البشرية على اختلاف مشاربهم وانتساباتهم وفتاتهم الاجتماعية.

نخبة فاس وقضايا المغرب الكبرى في الفترة ما بين 1844 و 1944

ذ. مصطفى الشابي

كلية الآداب. الرباط

تمهيد:

كنت قد ذكرت في كتابي: "النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر" وفي مقالات أخرى في نفس الموضوع أو قريبة منه، وبخاصة مقالة: "النخبة المغربية في القرن التاسع عشر، محاولة تعريف" أن ما اصطلح على تسميته بالنخبة في مغرب الفترة، موضوع هذه الدراسة، أي هذه الفئات المتميزة والنافذة في المجتمع، لا بد أن نراعي عند الحديث عنها انتسابها إلى فضاء ثقافي واجتماعي وسياسي مختلف كل الاختلاف عن الفضاءات الأوربية التي نشأ فيها هذا المصطلح، وغذى مناقشات المنظرين والمفكرين الليبراليين والماركسيين على حد سواء، إلى غير هذا من القضايا والجوانب ذات الصلة بالموضوع. وكنت نبهت كذلك إلى أننا تبنيناه بقطع النظر عن خلفياته الفلسفية والسوسيولوجية لنقصد به من كانت تسميهم كتابات العصر ووثائقه بتسميات عدة مثل الخاصة، وأولى الحل والعقد، والأخذ والرد، والرياسة والسياسة...

وفي اعتقادنا، كانت هذه النخبة تتكون من العناصر الآتية:

1- رجال الحكم المركزي والمحلي وقواد الجيش

2- الشرفاء والعلماء وأصحاب الزوايا الكبرى

3- كبار التجار وأرباب الحرف.

وعلى ضوء هذه المقاييس والمعايير المحددة لمفهومنا للنخبة المغربية وقتئذ، حاولنا معالجة الموضوع من خلال ثلاث نقط كبرى، وهي: مؤهلات النخبة، وأصولها الجغرافية والاجتماعية، وأخيرا دورها في المجتمع ودوايب الدولة.

وكلما تقدمنا في عملية تحليل الموضوع، إلا وتبين لنا جليا الحضور المكثف والتميز لأبناء مدينة فاس في مختلف أجهزة الدولة من جهة، وفي المؤسسات والقطاعات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى. وهذا ما حدا بنا إلى أفراد بحث مستقل عن مدينة فاس ونخبها، ارتأينا تمديد الفترة الزمنية التي اشتغلنا عليها حتى الآن إلى ما بعد سنة 1912، بهدف تلمس ما قد يكون طراً من تحولات وتغييرات على تشكيلة النخبة الفاسية، وبمحال نشاطات عناصرها، ومواقفها وتطلعاتها، متسائلين مثلاً هل حدثت فعلاً أم لا قطيعة مع الفترة السابقة في تغذية صفوف النخبة، وهل عملت الأوضاع والظروف الجديدة والناشئة عن أخذ الفرنسيين بزمام الأمور بالبلاد، على ظهور جيل جديد من أفراد النخبة احتك بعضهم بالمستعمر وتعلم في مدارس ومعااهده، واطلع على مناهج وطرق تديره وتسييره وتنظيمه لشؤون البلاد؟ كل هذا مع اعتقادنا بأننا نساهم في إغناء النقاش والبحث في مسألة النخبة التي كثر الحديث عنها في أيامنا هذه، كما كثرت الكتابات في شأنها، وتنوعت التحاليل والمقاصد من توظيفها في تفسير واقع اجتماعي وثقافي وسياسي في طور المخاض والتبلور، عليها تؤدي إلى اتضاح الرؤية وتذليل الصعاب، والتهييء لغد أفضل بالنسبة للمغرب وكافة أبنائه، وهذا ما سوف نعمل على استجلاء بعض جوانبه من خلال موضوعنا هذا، وقد جزأنا الفترة الزمنية موضوع دراستنا هذه إلى قسمين كبيرين اقتضاهما السياق التاريخي ومراعاة المنهج المتبع في معالجة الموضوع، أولهما خاص بالفترة ما بين 1844 و1912، وثانيهما خاص بالفترة ما بين 1912 و1944.

القسم الأول: الفترة ما بين 1844 و1912

1- واقع البلاد السياسي والاجتماعي والاقتصادي

من المعلوم أن المغرب الذي ظل حتى هذا التاريخ بلدا تقليديا، لم يأخذ بعد بأسباب الثورة الفلاحية، ولا الصناعية، ولا التقنية والتنظيمية، وظل حتى مطلع القرن التاسع عشر في منأى ومأمن عن كل خطر أجنبي، صار مع تقدم القرن عرضة لضغوط شتى، سياسية، وعسكرية، وتجارية، لم يقو قط على مقاومتها ومواجهتها طويلا، لأسباب بنيوية وتاريخية. فأوروبا الغربية القوية والمعتزة بمكتسباتها التقنية والمادية والحربية، وبمقوماتها الثقافية والتنظيمية، كانت وقتها سيدة الموقف، تملي إرادتها، ولا أحد يستطيع مشاكستها أو الوقوف في طريقها، ولا سيما إذا تعلق الأمر بإحدى دول العالم العربي الإسلامي التي كانت تغط في نوم عميق.

ففي هذه الظروف والأوضاع تدرج هزيمة الجيش المغربي في وقعة إيسلي سنة 1844 أمام الجيش الفرنسي، التي أظهرت وبكل وضوح واقعه الحقيقي من جهة، وأتاحت للأوروبيين فرصة التدخل في شؤون البلد من جهة أخرى.

على أن حرب تطوان سنة 1859-1860، وما أسفرت عنه من نتائج سلبية ومضرة بسيادة المغرب ومصالح أهله، هي التي، كما يقول الناصري: "... أزال حجاب الهيبة عن بلاد المغرب، واستطال النصارى بها، وانكسر المسلمون انكسارا لم يعد لهم مثله..."¹

لقد أوردنا هذا الكلام هنا لنقول إن معظم المشاكل وأعوصها التي كان على المغرب مواجهتها على امتداد الفترة، بل حتى بعد سنة 1912، هي وليدة دسائس وتدخلات الأوروبيين في شؤون البلد. ولهذا، اتجهت همه فصيل عريض من نخبة فاس العالمة والمتفكحة على

¹ - الناصري، أحمد بن خالد السلاوي: "كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى" دار الكتاب، الدار البيضاء، 1956، ج 9، ص 101.

الخصوص، كما اتجهت مثيلاتها في جهات أخرى، إلى التنبيد بممارسات وتصرفات الأجانب ومن كان مرتبطا بهم من المغاربة، مقترحة حلولاً وتدابير من شأنها، في نظر أفرادها، أن تصون سيادة البلد وكرامة أهله، فكانت الدعوة إلى الجهاد، وإلى إصلاح شؤون الجيش، وإلى تحديث قطاعات الدولة، وإلى التصدي إلى معضلة الحماية الأجنبية التي أضحت تنسف سلطة المخزن، وتخرب اقتصاد البلاد، قبل أن تتعالى الأصوات، بعد تراكم هذه المشاكل وتفاقمها، في العقد الأول من القرن العشرين، وإعياًة بضرورة إصلاح مؤسسات البلاد، وطرد المحتلين من وجدة والشاوية...

ويتجلى لنا من المصادر، أن أهل فاس من العلماء والفقهاء، ومن شرائح اجتماعية أخرى، كانوا دوماً في طليعة المنددين بتصرفات الأجانب، والمطالبين بالتصدي إليها، إما باتخاذ تدابير وترتيبات لإبطال مفعولها، أو بإعلان الجهاد وتعبئة السكان للدفاع عن حوزة الوطن ومؤسساته.

فهذا مثلاً مؤلف كتاب: "كشف الغمة ببيان أن حرب النظام حق على هذه الأمة" محمد بن عبد القادر الكردودي الفاسي، يعرض وجهة نظره فيما يتعين اتخاذه من استعداد وأهبة لخوض المعركة ضد "الكفار". وهذا الفقيه علي بن عبد السلام التسولي مديش وهو واحد من علماء فاس الذين استفتاهم الأمير عبد القادر بن محيي الدين الجزائري حول مسألة مده بالرجال والسلاح في حربه ضد الغزاة الفرنسيين بل الوقوف علناً إلى جانبه في هذه الحرب ويستند في ذلك على ما يقوله الشرع في هذا الباب.

وذهب نفس المذهب كل من الوزير الأديب محمد بن إدريس العمراوي الفاسي فيما نظمه من شعر، انتصاراً لقضية الأمير عبد القادر ودفاعاً عن بيضة الإسلام في القطر الشقيق الجزائر، والوزير محمد بن عبد الله غريط¹.

¹ - المنوبي، محمد بن عبد الهادي: "مظاهر يقظة المغرب الحديث" مطبعة المتوسط، بيروت، 1985، الجزء 1، ص. 22 وما بعدها.

لقد جاءت ردود الفعل هذه في وقت لم يتأكد بعد المغاربة من النوايا الحقيقية للدول الاستعمارية الأوروبية، وهو الأمر الذي اتضح جليا مع تنامي علاقات المغرب معها ومع غيرها من الدول الأخرى، وتطاول الأوربيين على السيادة المغربية، وافتعال شبه المشاكل، وانتهاز أدنى حدث للتهديد باستعمال القوة، وفرض أداء تعويضات مجحفة على المخزن ولا تتناسب البتة وحجم وطبيعة النزاع المفتعل بين المغاربة والرعايا الأجانب وأتباعهم من المحميين. وهذا وغيره ما حمل بعض شيوخ الزوايا، كالمرباط محمد العربي بن الهاشمي المدغري، على المناذرة بالجهاد، وإرسال أتباعه إلى جهات مختلفة من البلاد لحفز الناس على حمل السلاح والتصدي إلى اعتداء الأجانب، وبخاصة الفرنسيين، على سيادة المغرب وسلامة أراضيه.

طبعاً، لم تكن هذه الدعوة إلى الجهاد تعكس وجهة نظر المخزن ولا تتم بمبادرة منه لعلمه علم اليقين، بعد أن عاين وعاش ممثلوه ورؤساء جيوشه التفوق الكبير للجيوش الأوروبية على الجيش المغربي، وهو الأمر الذي جعل السلطان مولاي الحسن (1873-1894)، يصدر أوامره على وجه الاستعجال إلى العمال والقواد، بالعمل على التصدي لهؤلاء الدعاة، وعدم الإصغاء إلى كلامهم، وطردهم من إيالاتهم، كما نلّس ذلك مما تضمنته رسالة السلطان مولاي الحسن إلى أحد قواد الحوز عبد الله السباعي، حيث نقرأ ما يلي:

"... فقد بلغ لعلنا الشريف أن بعضاً من درقاوة نادى بالجهاد، وندب إليه عن عجلة اعتماداً على ما اختلج في وهمه وأداه إليه بزعمه من غير أن ينظر في العواقب. ولا عرف ما ينبي على ذلك من المصائب... هذا، وإنه بوصوله إليكم نأمركم أن تقلعوا عنه، ولا تلقوا له بالا، ولا تلتفتوا إليه... على أن الجهاد معناه الدفاع عن المسلمين وصون حوزتهم كما هو الدأب والديدن ما أمكن..."¹.

¹ - خ. س.، مح. ح رقم 160، الوثيقة بتاريخ 27 رجب 1305 / 9 أبريل 1888 وانظر كذلك رسالة القائد بوسلهم بن مصطفى السفياي إلى السلطان في نفس الموضوع.

واضح أن لفظة "جهاد" قد استعملت هنا في معناها الدفاعي، لا في مفهومها المعتاد في الاصطلاح التاريخي، وذلك بحمل الآخر، عن طريق الترغيب أو التهيب، على الاعتقاد في الكلمة الحق، واتباع سبيل الهداية والرشاد، الأمر الذي كان يقتضي الدخول معه في مجاهدة ومكابدة، وفي حرب ومواجهة، خارج الوطن، بعيدا عن الأهل والأولاد، فالمقصود هنا من استعمال هذا المصطلح في هذا السياق، في عهد السلطان مولاي الحسن، وكذلك في سياقات من جاء قبله من سلاطين الفترة، هو اتخاذ الأهبة والاستعداد للدفاع فقط عن النفس وعن الوطن، ولصد الهجمات المحتملة "للعُدو الكافر"، يقول صاحب "منتهى النقول ومشتهى العقول"، في هذا الصدد، ما يلي:

"... لما رأى نصره الله (السلطان مولاي الحسن) أن الأمر بالجهاد يؤدي إلى مفسدة عظيمة، تؤدي إلى قطع الدين، فقال بعض الشر أهون من بعض، وارتكاب أخف الضررين لازم، لأن جده ووالده أمرا بالجهاد... فأكل المسلمون بعض بعضا، وأكلوا من استغاث بهم من المسلمين، فاجتمع عليهم عذابان، عذاب الكفار وعذاب إخوانهم..."¹.

ويتعارض طبعا مفهوم المخزن هذا حول مسألة الجهاد مع وجهة نظر ومقاصد بعض أرباب الزوايا، وبالأخص شيوخ الطريقة الدرقاوية الذين ما انفكوا، منذ انتهاء حرب تطوان، ينادون بالجهاد، ويحرضون الناس على محاربة الفرنسيين، والتصدي لمحاولاتهم ومخططاتهم التوسعية على حساب الأراضي المغربية.

ومعلوم كذلك أن أهل بلاد السودان كانوا قد التمسوا من السلطان مولاي الحسن الوقوف إلى جانبهم، ومدهم بالرجال والمال، دفاعا عن أوطانهم التي صارت عرضة

- خ. س.، مع. ح رقم 147، الوثيقة بتاريخ مهل شعبان 1305/ أواسط مايو 1888.

¹ - السملالي، علي بن محمد السوسي: "منتهى النقول ومشتهى العقول" مخ. خ. و. م. م. رقم 633 د، ضمن مجموع، ورقة 43. وتبنى المؤرخ الناصري نفس الموقف، إذ كان يرى أنه لا قدرة ولا استطاعة للمغرب وقتئذ، في خوض غمار حرب ضد إحدى الدول الأوروبية، مهما كان حجمها ووزنها، بسبب تخلفه المادي والتكنولوجي بالنظر إلى تفوق هذه الدول في كافة المجالات. كتاب الاستقصا...، م س، ج 4، ص 189.

للاغتصاب من قبل الفرنسيين وقد أحال العاهل كتبهم على علماء فاس الذين أفتوا بعدم الاستجابة لنداء أهل السودان، بسبب ما تنطوي عليه هذه المسألة من مخاطر و"مفاسد"، "شرعا" و"طبعاً"¹.

2- المغرب في مواجهة دسائس ومخططات الدول الاستعمارية

وأما المعضلة الكبرى الثانية التي حلت بالبلاد، ونالت نصيبا كبيرا من اهتمام العلماء والفقهاء في فاس وغيرها من المدن الأخرى، فتتمثل فيما أقدم عليه الأجانب من قنصل وتجار وغيرهم على اتخاذ محميين من المغاربة المخالطين لهم، وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور فئة من ذوي الامتيازات القضائية، ثم الاجتماعية والسياسية في المجتمع⁽²⁾. وقد تأصل سلوك إضفاء الحماية من تعسف الأجانب عندما توسعوا في تأويل فاضح لبعض فصول المعاهدات بينهم وبين المغرب، فخلقوا مشاكل للمخزن بدفع وتشجيع عدد من رعاياه إلى التملص من القضاء المخزني العادي. وما لبث أن ظهر من هؤلاء المحميين عتو وتمرد على القيام ببعض فروض الطاعة التي يخضع لها غيرهم من المواطنين.

وقد كان إضفاء الحماية مقصورا على رعايا بعض الدول، ثم شمل بقية الدول الأخرى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وفي تلك الظروف أحس المغاربة في معيشتهم بالمنافسة الحادة لوكلاء التجارة الأجنبية على صعيد الأسواق في البوادي والمدن، كما تضرر عدد منهم بسبب تصرفات المحميين، وهذا كله ما زاد في شعور العداء لأهل أوربا ومواقفهم في المغرب. وفي هذا السياق، صدرت فتاوى وكتابات لعدد من العلماء والمتفكرين تستنكر هذه الظاهرة العجيبة، وترمي من يتشبث بها بأقبح النعوت والأوصاف، بل إن بعضها يحرم

¹ - خ.س.، مع. ح رقم 449، الوثيقة بتاريخ 5 رمضان 1311/ 12 مارس 1894.

² - حول هذه النقطة وغيرها مما يتعلق بمسألة الحماية الأجنبية بالمغرب، نشر إلى أن هناك دراسات وكتابات قديمة وحديثة، بقلم مغاربة وأجانب، حول مسألة الحماية الأجنبية بالمغرب في القرن التاسع عشر. وعلى سبيل الاستئناس لا الحصر، نشر إلى أن مديرية الوثائق الملكية بالرباط، قد سبق وأن خصصت جزءا كاملا من "مجلة الوثائق" لهذه المسألة، فضلا عن مؤلف الأستاذ عبد الوهاب بن منصور في هذا الموضوع كذلك، كما صدر للفقيه الأستاذ مصطفى بوشعراء مؤلف في عدة أجزاء في نفس الموضوع.

الصلاة ورائه ويخرجه من حظيرة المسلمين، وهو الأمر الذي يعني أن مرجعيتهم مرجعية دينية وأخلاقية، إذ نظروا في هذه النازلة نظرة المشرع الفقيه لا نظرة المحلل والفاحص لواقع اجتماعي واقتصادي نتج عن ظروف سياسية معينة.¹

وفي مطلع القرن العشرين، ولاسيما بعد أن أبرمت الصفقة النهائية بين فرنسا وإنجلترا في 8 أبريل 1904، حيث انسحبت هذه الأخيرة من مسرح الأحداث بالمغرب، في مقابل الانفراد بالسودان وشؤونه، تحركت جماعة عريضة من نخبة فاس، منددة بما كان يجب من مؤامرات ومخططات استعمارية في الأوساط الدبلوماسية والدوائر العسكرية ضد سيادة المغرب وسلامة أراضيه. وقد ازداد أفرادها غيظا وحنقا عندما علموا ما كان يحمله السفير الفرنسي سان - روني طايانديي (Saint - René Taillandier) في وعائه من اقتراحات ومشاريع بعد أن قررت وزارة الخارجية بباريز وفادته إلى فاس في 26 يناير 1905 للاجتماع بالسلطان مولاي عبد العزيز (1894-1908).

ومعلوم أنه بعد انعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء في الفترة ما بين 16 يناير و7 أبريل 1906 حول "المسألة المغربية"، وصدور مجموعة من القرارات والتوصيات جعلت المغرب تحت وصاية دولية غير مباشرة وذلك بحضور الوفد المغربي، ثارت حفيظة شرائح عريضة من النخبة المغربية، وفي مقدمتها نخبة فاس. ومن ثمة اختمرت في ذهن بعض أفرادها فكرة رفع مذكرة إلى السلطان، يلتمسون منه فيها إقرار نظام نيابي لتدارك الموقف وإفشال المخططات الاستعمارية.

ومعلوم كذلك أن نخبة فاس العالمة وبتأييد ودعم من ثلة من الأعيان والتجار الكبار، وبزعامة عبد الحفيظ الفاسي، عم الرئيس علال الفاسي وآخرين، قد أسسوا جمعا أطلقوا

¹ - المتوفي، محمد بن عبد الهادي: "مظاهر بقطة..." م.س، ج 1، ص 326 وما بعدها.

عليه اسم: "لجنة الوحدة والتقدم"، نشط أعضاؤها، على الخصوص، في الصحافة، كما اهتموا بمسألة إقرار دستور في البلد.¹

بيد أن مجهوداتها ومساعيها لم تنفع قط في وقف المد الاستعماري والصمود في وجهه، إذ بادرت فرنسا، في خضم هذه الأحداث، وتحت ذرائع وادعاءات واهية، إلى احتلال مدينتي وجدة والدار البيضاء وناحيتيهما في ربيع وصيف سنة 1907، وهو الأمر الذي جعل السلطان مولاي عبد العزيز يدعو علماء وأعيان فاس للاجتماع في قصره للتداول في هذه الأحداث، والاستماع إلى آرائهم واقتراحاتهم فيما يتعين اتخاذه من تدابير وقرارات لمواجهة الموقف، وقد حضر هذا الاجتماع من العلماء، كل من الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني، والشيخ عبد الرحمن القرشي الإمامي والقاضي عبد السلام بن محمد الهواري، والشيخ أحمد بن محمد بن الخياط، والشيخ المهدي بن محمد الوزاني، والشيخ محمد ماني الصنهاجي، والشيخ العباس بن أحمد التازي على الخصوص.

وفي أثناء الاجتماع، تدخل الشيخ الكتاني وأعلن أن الوسيلة الوحيدة والناجعة لطرد المحتلين من المناطق المحتلة، تكمن في إعلان الجهاد.²

وينبغي التذكير هنا بأنه منذ هذا التاريخ أخذت بوادر النهضة الحديثة والصحو الإسلامية ببلاد المشرق العربي وتركيا تصل إلى المغرب، وإلى فاس على وجه الخصوص، بواسطة الكتب والصحف العربية، وعلى لسان الحجاج والتجار المغاربة العائدين من هذه الديار من أمثال الحاج علي زنيبر السلوي، ومحمد القباچ الفاسي، وهو الأمر الذي ساهم في تزايد الشعور الوطني في صفوف النخبة، وجعلها تدرك واقع البلاد المتردي وتطالب باتخاذ التدابير

¹ - الجابري، محمد عابد: "تطور الانتلجنسيا المغربية، الأصالة والتحديث في المغرب"، ضمن كتاب "الانتلجنسيا في المغرب العربي" دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1984، ص 17 وما بعدها.

² - المنوني، محمد بن عبد الهادي: "مظاهر...", م.س، ج 2، ص 341 وما بعدها.

والترتيبات اللازمة لإصلاح الأمة والبلاد، والوقوف في وجه المد الاستعماري الذي أخذ يكتسح أقطار ومناطق ظلت حتى الآن تعيش في أمن وأمان، بعيدا عن فضوليته وأذاه.

لقد أدى هذا الغليان في الأفكار وفي النفوس الذي كانت تؤجج فتيله تدخلات الأوربيين السافرة في شؤون البلد من جهة، وما كانت تعرفه الساحة السياسية والاجتماعية المغربية من اضطرابات وقلاقل بسبب النزاع على الحكم بين السلطان مولاي عبد العزيز وأخيه مولاي عبد الحفيظ من جهة ثانية، إلى اتساع رقعة الغضب والتذمر والاحتجاج لتشمل شرائح أخرى من المجتمع الفاسي، بما في ذلك قطاع الجيش.

وما الأحداث الدامية التي شهدتها العاصمة الإدريسية في شهر أبريل 1911، وكذا الحصار الذي فرضته عليها القبائل المحاورة في نفس الشهر من السنة الموالية إلا أقوى دليل على شعور الناس بتأزم الأوضاع وتذمرهم، ورفضهم للأمر الواقع.

تلکم كانت مجموعة من القضايا والمشاكل التي استأثرت باهتمام المخزن كما استأثرت باهتمام النخبة الواعية والمثقفة في مدينة فاس على الخصوص في الفترة الزمنية الأولى من دراستنا هذه.

ولكن، يا ترى، ماذا حدث في الفترة الموالية، أي بعد أن تم الأمر لفرنسا في المغرب، على إثر إبرام وفق 30 مارس 1912؟ هذا ما سنعمل على تلمس جوانب منه في الفقرة الثانية من هذه الدراسة.

القسم الثاني: الفترة ما بين 1912 و 1944

1- خصوصيات الفترة:

لم يكن أفراد النخبة، في مفهومها الواسع، الوحيدين الذين وجدوا أنفسهم، بعد سنة 1912، في وضع سياسي، وتنظيمي، واقتصادي جديد، مختلف كل الاختلاف عما ألفوا

العيش في كنفه حتى الآن، بل إن المجتمع المغربي برمته قد وجد نفسه، بين عشية وضحاها، في قبضة دولتين استعماريّتين ظلّتا، منذ أمد بعيد، تعملان على نفس سيادة بلادهم، وإضعاف قدراتها وإمكاناتها المالية والتجارية. ذلك أن وفق الحماية الذي أبرم في 30 مارس 1912، قد جاء تنويجا لمسلسل طويل وعنيد، كان قد دشّن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بهدف اغتصاب المغرب سيادته واستعمارّه. فقد نجحت فرنسا في الانفراد بحرية التصرف في البلاد، بعد أن عقدت معاهدات و أوفاقا مع الدول الأوروبية الأخرى والتي كانت تنازعها هذا الحق، مقابل حصول بعضها على امتيازات وفوائد في جهات أخرى من المعمور، في حين قدمت ضمانات للبعض الآخر بتمتيّعه بامتيازات تجارية وسياسية، في ظلّ نظام الحماية الجديد.

وهكذا، وعملا بمقتضيات اتفاق سري أبرم سنة 1909 بينها وبين إسبانيا، تسلمت هذه الأخيرة منطقة شاسعة في شمال المغرب، حددت حدودها بمقتضى معاهدة 27 نونبر 1912.

ترى، ما القصد من هذا النظام العجيب الذي سمي بالحماية؟

إن منظري الاستعمار ودهاقنته، والخبراء في شؤون الحرب ومن ورائهم الأوساط المالية والصناعية، هم الذين ابتكروا هذا المصطلح، قاصدين بذلك طمس الهدف الحقيقي لهذا النظام الاستعماري. فمبدئيا، يتعلق الأمر بأن تتولى فرنسا مهمة مساعدة السلطان حتى يتمكن من بسط سيادته على كافة أرجاء البلاد، والقيام بالإصلاحات الضرورية للنهوض بالبلاد. إلا أن شيئا من هذا لم يتحقق، حيث أريد للمؤسسات والأجهزة السياسية والإدارية التي تم إحداثها منذ سنة 1912، أن تجعل من ممثّل الحكومة الفرنسية بالمغرب، أي المقيم العام، وكبار موظفي الحماية، مدنيين وعسكريين، الحكام الحقيقيين في البلاد.

ومعلوم أن ستة مقيمين عامين قد تناوبوا على الإقامة الفرنسية بالرباط، بدءا بالجنرال هوبر ليوطي (1912-1925, Lyautey Hubert)، وانتهاء بالجنرال شارل نوغس (1943-1936, Nougès Charles)، وجميعهم، كما هو الشأن بالنسبة لزملائهم الستة كذلك الذين جاؤوا بعدهم إلى غاية سنة 1956، أي حصول المغرب على استقلاله قد اكتنفت تعيينهم وواكبته خلفيات وملابسات، كانت تراعي، ولاشك الظروف والأوضاع السياسية السائدة في المغرب وفرنسا من جهة، وكذلك مخططات وأهداف سياسة فرنسا الاستعمارية من جهة أخرى.

ومعلوم كذلك أن كل النصوص القانونية والمراسيم الإدارية المتخذة بهدف تدبير العمل وتنظيمه والاشتغال والنشاط في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، قد كان القصد منها، قبل كل شيء تلبية حاجيات الدولة الحامية من المواد الأولية، وتمكين الرعايا الفرنسيين وغيرهم من الأجانب من استغلال خيرات البلاد والاستفادة وحدهم منها. وقد نتج عن هذا كله، أن أُبعد المغاربة وعاهلهم من مراكز القرار، حيث انسدت الآفاق في وجه نخبهم في فاس وفي غيرها من كبريات المدن، وهذا هو دأب الاستعمار الذي يستعبد رقاب الشعوب، ويسطو على خيرات أوطانها، وينال من مقوماتها الفكرية والثقافية، ويسعى إلى تخطيطها وتشويهها، بهدف فرض أنموذجه الحضاري.

وهكذا، وجدت النخبة المتعلمة والواعية نفسها، في فاس وغيرها من كبريات المدن كالعديتين سلا والرباط، وتطوان، ومكناس، ومراكش أمام واقع جديد، سياسيا وإداريا وتنظيميا، يختلف كل الاختلاف عن الواقع الذي ألفوا العيش في كنفه حتى الآن. ثم مع تقدم الشهور والسنين، تأكدت النوايا والمقاصد الحقيقية للاستعمار، حيث أحكم الفرنسيون قبضتهم وسيطرتهم على مرافق الدولة وانفردوا باتخاذ القرار، منصبين أنفسهم المدبرين والمسيرين المباشرين لها، عوض الالتزام بتطبيق بنود وفق 30 مارس 1912، وبخاصة البند الأول منها الذي ينص على أن الدولة الحامية تتعهد بالأخذ بيد السلطان من أجل:

"تأسيس نظام جديد بالمغرب مشتمل على الإصلاحات الإدارية، والعدلية، والتعليمية، والاقتصادية، والمالية، والدبلوماسية، والعسكرية التي ترى الدولة الفرنسية إدخالها نافعا بالإيالة المغربية"¹.

إلا أن شيئا من هذا لم يحصل؛ وحتى إن تحقق بعضه، فإنه لم يتم على يد المغاربة أو لفائدتهم، بل خدمة لمصالح فرنسا ورعاياها. فمنذ السنوات الأولى لنظام الحماية الفرنسية في المغرب، وبالرغم من تحذيرات ليوطي فيما بعد، من مغبة اتباع سياسة تهميش وإبعاد المغاربة عن الممارسة الفعلية لتسيير شؤون البلاد، فإن كبار المسؤولين في الإقامة العامة وموظفي الحماية، لم يعيروا أدنى اهتمام لهذه التنبيهات، ومضوا في تطبيق مخططاتهم ومشاريعهم.

وإذا كان تطبيق هذه السياسة قد سهل أمره نسبيا في فترة حكم ليوطي، فإنها اصطدمت، فيما بعد، بشتى أنواع الانتقادات والاعتراضات والاحتجاجات من الفئات المثقفة والواعية في المجتمع المغربي، نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شهدتها المغرب، غداة انتهاء الحرب العالمية الأولى. وهذا ما جعل علاقات سلطات الحماية بعاهل البلاد ومخزنه، وجماعات عريضة من الشباب المتنور، تكتسي طابع الحدة والمواجهة وسوء التفاهم في غالب الأحيان.

وقد نتج عن هذا كله شعور بالغبن والإحباط لدى شرائح عديدة من المجتمع المغربي، ولاسيما المتعلمين والمتفكرين والتجار والحرفيين، إذ أقصوا وأبعدوا، وأهملوا، في حين تبوأ الأجانب مناصب القرار في الإدارة وغيرها من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، وفتحت أمامهم جميع سبل الكسب والاستزاق، بعد أن شقت الطرق، وشيدت الموانئ، وتأسست المعامل والمصانع، واستصلحت الأراضي، وقدمت للمستوطنين وأرباب الأعمال الفرنسيين والأجانب كل التسهيلات الإدارية والمالية، في مختلف قطاعات الإنتاج والخدمات.

¹ - بوعسرية بوشتي: "مركز الأرشيف الدبلوماسي في مدينة نانط في فرنسا"، ضمن أعمال ندوة "وثائق عهد الحماية، رصد أولي"، منشورات ك.أ.ر.، مطبعة فضالة، المحمدية، 1996، ص. 37، حيث أورد المؤلف بنود اتفاقية 30 مارس 1912.

2- نخبة فاس ونظام الحماية:

بالموازاة مع ذلك، تمكن عدد من أبناء الفئات الميسورة، أي النخبة، في فاس وغيرها من الحواضر الكبرى الأخرى، من ولوج المدارس والمعاهد العصرية، واكتساب تكوين وخبرة في تخصصات ومواد علمية وتطبيقية لم تكن مألوفة لدى المغاربة في منظومتهم التعليمية وبرامجهم الدراسية، وهو الأمر الذي أدى إلى تخرج مجموعة من الشباب المتعلمين والذين، بالرغم من قلة عددهم، عززوا، فيما بعد، صفوف نظرائهم الذين كانوا يدرسون بجامعة القرويين بفاس على الخصوص. ولكن، لم يهتم أحد لا بهؤلاء ولا بأولئك، وحتى وإن أسعف الحظ بعضهم، ووظفوا في سلك الإدارة، فقد ظل عددهم قليلا من جهة، ولم تسند لهم إلا وظائف وضيفة وعادية، لا تملك من الأمر شيئا في التخطيط ولا في التقويم من جهة أخرى. وهذا ما جعلهم يستأثرون من وضعيتهم، ويمقتون سلوك سلطات الحماية.

ثم، قبل هذا وذاك، كانت قصاصات أخبار المعارك الطاحنة بين المجاهدين في جبال الريف، بقيادة محمد بن عبد الكريم الخطابي وجحافل القوات الإسبانية، قد ألهمت المشاعر، وأذكت الحماس في النفوس، ولاسيما بعد أن أذاق المغاربة خصومهم مرارة الهزيمة في معركة أنوال، ما بين 21 و26 يونيو 1921.

طبعاً، استطاع الإسبان، في آخر المطاف، أن يهزموا بطل الريف وأتباعه، ولكن بعد أن هب الفرنسيون إلى نجدتهم وخوض غمار الحرب إلى جانبهم، مخافة أن يتسرب لهيب الحرب إلى منطقة نفوذهم في الجنوب من جهة، أو تصبح ملحمة الريف، في حال نجاحها، مثالا يقتدى به من جهة أخرى.

على أن حرب الريف هذه، بغض النظر عن أنها تمثل حدثاً بارزاً في تاريخ المغرب المعاصر، فقد كان لها الفضل في إذكاء الشعور الوطني في نفوس المغاربة، وحفزهم وإثارة

السبيل أمام "الشباب الناهض"، أي جماعة الشبان المغاربة المتنورين في فاس وغيرها من كبريات المدن المغربية.

ومعلوم كذلك أن فكرة الحركة الوطنية كانت قد تبلورت في الفترة ما بين الحربين العالميتين، وأخذت تتقوى على أرض الواقع، كما أخذت شكلها التنظيمي والعملي الذي مكنها فيما بعد من خوض معركة النضال من أجل استقلال المغرب. وكانت السياسة الاقتصادية والإدارية لسلطات الحماية قد أثارت حفيظة معظم أفراد بورجوازية الأعمال المغربية، وخيبت آمالهم وآمال باقي عناصر النخبة.

هذا، وقد كان لانتشار الفكر السلفي في الأوساط العاملة والمتقفة، ولتأسيس المدارس الحرة على يد أناس متشبعين بأفكار الوطنيين، وظهور شبان مغاربة على مسرح الأحداث وكذا في سوق العمل، بعد أن أنخوا تكوينهم في الجامعات والمدارس العليا في أوروبا والمشرق العربي، وأخيرا لصدور الظهير البربري في 16 مايو 1930، آثار عميقة في تكوين وتنظيم الحزب الوطني. وكانت النواة الصغيرة الأولى والمكونة في معظمها من حاملي الشهادات الشبان، قد تعززت بانخراط مئات الكادحين والتجار والحرفيين.

وقد ظن منظرو الاستعمار ودهاقنته من أمثال جورج سوردون (Georges Surdon)، وجان كيررو (Jean Guiraud)، والأسقف مونسينور هنري فيال (Mgr Henri Vialle) وأترابهم والذين ظلوا، في كتاباتهم، ومحاضراتهم، وخطبهم ينادون ويحضون على التصدي إلى الإسلام ومحاربه بكافة الوسائل، وتهميش اللغة العربية، بل شن حرب عشواء ضدها لأنهما يمثلان، بل يقفان حجرة عثرة في وجه انتشار النفوذ الفرنسي وحضارة الغرب المسيحي. فهؤلاء وأمثالهم من العسكريين والحكام الفرنسيين هم الذين كانوا من وراء استصدار ظهير 17 ذي الحجة 1348، الموافق لـ 16 مايو 1930، والذي سمي بـ: "الظهير البربري". ومعلوم أن هذا الظهير لم يكن أول محاولة أقدم عليها مسؤولو الحماية الفرنسية بالمغرب بهدف نسف

وحدة الصف المغربية في المجال السياسي والإداري، كما في المجال الديني والاجتماعي، إذ سبق وأن اهتم بهذا الموضوع الجنرال ليوطي نفسه، إذ استعمل كل ما كان يملك من وسائل الإقناع والتحايل والتودد إلى السلطان مولاي يوسف بن الحسن (1912-1927) للضغط عليه وحمله على وضع خاتمه على ظهر 2 ذي القعدة 1333، الموافق لـ 11 سبتمبر 1914، يؤسس بموجبه الحكم العربي في القبائل الأمازيغية. وإذا كان هذا الظهير قد تكون من توطئة وفصلين مختصرين جدا، فإن ظهر 16 مايو 1930 قد تضمن ثمانية فصول حددت بكل دقة وعناية الأهداف والغايات المتوخاة من استصداره والمتمثلة بالأساس في "فرنسة" ما يقرب من 30% من سكان المغرب، الذين يقول في شأنهم عضو خطير ونشيط في أوساط المنظرين الاستعماريين في الثلاثينات من القرن العشرين، ويتعلق بسردون السابق الذكر، ما يلي:

"... يجب جمع الأعراف البربرية، لا للمحافظة عليها، فهي صائرة إلى الانقراض والاضمحلال أمام أرقى منها، ولكن الأفضل لنا أن ندمجها في القانون الفرنسي من أن ندمجها في الشرع الإسلامي، وأن الواجب ليفرض علينا أن لا نحفر بيننا وبين البرابر حفرة غير قابلة للامتلاء، وفي المغرب قانون إسلامي وفرنسي. وحيث إن الأسلحة الفرنسية هي التي أخضعت البلاد البربرية، فإن من حقنا اختيار التشريع الذي يتعين تطبيقه في هذه البلاد، كما يجب على المخزن أن يكون مستعدا لمنحنا كامل الحرية في تنظيم البلاد البربرية وفق ما نتمنى، وبالوسيلة التي نرضاها..."¹.

ورد هذا الكلام المليء بالمغالطات والوقاحة في محاضرة ألقاها سُرودون أمام جمهور من المسؤولين الإداريين الفرنسيين سنة 1928، أي في وقت لازالت المقاومة المسلحة مستمرة في جهات من الأطلس الصغير وتافيلالت من جهة، وبينما كان هو وأمثاله يعرضون ويناقشون

¹ - أورده محمد بن الحسن الوزاني في كتابه الموسوم بـ: "مذكرات حياة وجهاد، التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية"، مؤسسة جواد للطباعة والتصوير، بيروت، 1982، ج 3، ص. 58 وما بعدها.

أفكارهم وتصورهم لما قد يُقَحَّم في النص القانوني المرتقب اتخاذه في هذا الصدد من جهة ثانية، علما بأن الصيغة النهائية لظهير 16 مايو 1930، كانت من صُنعه.

2- ردود فعل نخبة فاس وباقي المغاربة

طبعاً، استغل الفرنسيون حداثة عهد السلطان سيدي محمد بن يوسف بالمسؤولية الجسيمة التي آلت إليه سنة 1927، وصغر سنه، للضغط عليه وحمله على وضع خاتمه على الظهير المعد من قبل مديرية الحماية التشريعية ومستشاريها، وهو الأمر الذي تم لهم فعلاً، في آخر المطاف، حيث استسلم العاهل إلى إرادة المقيم الفرنسي بالمغرب وقتئذ ثيودور ستيك (Théodore Steeg، 1929-1933)، ووضع خاتمه على الظهير المشؤوم، إذاك تعالت أصوات غُلاة الاستعماريين بالانتصار، ظانين أنهم ربحوا الرهان، ومهدوا السبيل لتحقيق مخططاتهم الخبيثة والدنيئة، في حين أنهم، في الواقع، أتاحوا للمغاربة، في فاس وفي غيرها من المناطق، فرصة ثمينة للاحتجاج وإسماع صوتهم والتنديد بالظلم السافر النازل بساحتهم حساً ومعنى، كما أنهم خلقوا الظروف الملائمة لتقارب أو اتحاد كلمة الوطنيين الشباب والسلفية الجديدة الممثلة في ثلثة من شيوخ القرويين المتنورين كالشيخ أحمد بن الخياط (ت 1925) وعبد الرحمن بلقرشي الإمامي، وأبي شعيب الدكالي (ت 1937)، والشريف محمد بن العربي العلوي (ت 1964)، والفاطمي الشراذي... يقول علال الفاسي، في هذا الصدد، ما يلي:

"... لقد وجد الشباب المغربي في دائرة الحركة السلفية ميداناً لبذل نشاطه وتعويد نفسه على العمل لخدمة الأمة بالتضحية في سبيلها. وهكذا، تكونت منه مجموعة بفاس والرباط وتطوان، لن تلبث أن أخذت تتناول الشؤون العامة بأسلوب غير الأسلوب الأول...

وفي الوقت نفسه كنا على اتصال بثلة من إخواننا الذين ذهبوا لإتمام دراستهم بفرنسا والشرق، حيث أخذوا يعملون في جو أصفى وأكثر حرية من جونا...¹.

وهكذا، فما كاد يمر شهر ونيف على صدور الظهير المذكور، حتى انتظمت حلقات تفسيرية لمضامينه في المساجد، سرعان ما اكتست صبغة احتجاجية تمثلت في ترديد الدعاء المشهور:

"يا لطيف، نسألك اللطف بما جرت به المقادير، وألا تفرق بيننا وبين إخواننا البرابر"، بعد أداء الصلاة في المساجد الكبرى في فاس، وسلا، والرباط، وتطوان، ومراكش...، وهو الأمر الذي يمثل أسلوبا ومنهجاً جديدين، يختلفان كل الاختلاف عما اعتادت الأجيال السابقة من النخبة المغربية اللجوء إليه للتعبير عن مطالبها والتنديد بما قد يكون حل بساحتها وساحة باقي المغاربة من ظلم وحيف وإهمال، مستعملين أدوات فكرية وعقلية حديثة في مواجهة مخططات ودسائس الاستعمار، عوض الركون إلى الفكر الخرافي، أو إلى مرجعية دينية أو أخلاقية.

ثم لاشك في أن تطور الأحداث في المغرب، وتولي الفرنسيين والإسبانيين زمام الأمور في البلاد، وما حدث من تحولات وتغيرات في المجال الاقتصادي، والتنظيمي، والثقافي، قد أفرز واقعا جديدا في البلاد، لا عهد للمغاربة به حتى الآن. ومن ثمة ظهور نخبة متعلمة واعية بحقيقة الأمور، وعلى بينة من الأساليب والوسائل العصرية في النضال ضد المستعمر، ولكنها كانت، في نفس الآن، واعية كل الوعي بأهمية العمل في انسجام وتنسيق مع باقي الفئات الاجتماعية الأخرى، وفي مقدمتها التجار الكبار، وأرباب الأعمال والحرفيين، وثلة من علماء القرويين المتنورين والذين انتصروا للسلفية الجديدة، وندبوا أنفسهم لتطهير الدين من الأفكار الخرافية والاتكالية التي تعوق كل اجتهاد ومجهود في سبيل تحليل الواقع، وخوض غمار

¹ - الفاسي، علال: "الحركات الاستقلالية في المغرب العربي"، دار الطباعة المغربية، تطوان، د.ت، ص. 139.

التطور والإصلاح والتجديد، وقد تأتى هذا المنحى في التفكير والعمل على يد شيوخ العلم المتنورين وفئة "الشباب الناهض"، كالفقيه عبد الله كنون، ومحمد بن العربي العلوي السابق الذكر، وعلال الفاسي، ومحمد حسن الوزاني، وسعيد حجي، وعبد السلام بن شقرون المكناسي، وعبد السلام بن إبراهيم الوزاني...¹.

وكان من ثمرات هذا التقارب والتحالف أن استطاعت فئة النخبة المتنورة في فاس وغيرها من المدن الكبرى إسماع صوتها، والكشف عن الوجه الحقيقي للاستعمار، وتأسيس الأوساط السياسية والثقافية في المشرق العربي بمجريات الأحداث بالمغرب، مستدلة في ذلك بالورطة الخطيرة التي أوقعت فيها الإقامة العامة عاهل البلاد الشاب سنة 1930، حيث انتهزت فرصة حادثة عهده بممارسة الحكم لتمرير "الظهير البربري".

بيد أن احتجاجات المغاربة واستنكارهم للسياسة المتبعة من طرف سلطات الحماية للقضاء على المقومات الفكرية للمغرب، والتمهيد لإدماجه في المجموعة الفرنسية، وتجريد السلطان سيدي محمد بن يوسف من سيادته على القبائل الأمازيغية، ومحاربة القضاء الشرعي وتعويضه بمحاكم عرفية، ورفع القضايا الجنائية إلى المحاكم الفرنسية، لم تسفر إلا عن مزيد من القمع والتضييق على أفراد النخبة وغيرهم من المغاربة المساندين لهم، أو المتعاطفين مع القضايا التي كانوا يناضلون من أجل تحقيقها.²

¹ - الصبيحي، أبو بكر: "وثيقة المطالبة بالاستقلال والموقعون عليها"، خ.س، نسخة مرقونة رقم 11017، 1969، ص. 103.

² - من المعلوم أن هذه الأحداث وما شابهها قد حركت الهمم وأججت العواطف في كافة أرجاء البلاد، إذ بادر الوطنيون في المنطقة الحليفية وفي مدينة طنجة إلى تنظيم حلقات لقراءة اللطيف في مساجدهما الكبرى، فاكستت حركة الاعتصام ببيوت الله طابعا وطنيا من جهة، كما تمخضت عنها أساليب وأشكال جديدة من النضال من جهة أخرى، تمثلت في توجيه العرائض إلى سلطات الحماية، وتوزيع المناشير للتدديد بالسياسة البربرية.

على أن التحول المهم الذي تحقق في ساحة النضال ومحاربة الاستعمارين الفرنسي والاسباني معا، بكمين ولا شك، في تصدر المدينة لهذه الأحداث وتوليها دور المدافع عن البادية المغربية.

حول هذه النقطة الأخيرة بالذات، يرجع إلى:

غلاب، عبد الكريم، "تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب"، مطبعة الرسالة، الرباط، 1987، ج1، ص 63.

وبعد أن هدأت الأوضاع، وتوقفت حملات الاعتقالات والاستنطاقات والمضايقات مؤقتا، وصار السلطان سيدي محمد بن يوسف يعي مقاصد الاستعمار ومناوراته، ويعمل على التخلص تدريجيا من قبضة الفرنسيين، وفك العزلة المضروبة عليه وعلى مخزنه، دشّن الشبان المتنورون في فاس، وسلا، والرباط، وتطوان... حملة من التنظيم والتوعية والنضال، تُوجت بتأسيس "كتلة العمل الوطني" سنة 1934 التي سارعت إلى إصدار وثيقة "مطالب الشعب المغربي"، تضمنتها مجموعة من الاقتراحات والمطالب كان من شأنها، إن طبقت، أن تعطي الكلمة نسبيا للمغاربة وعاهلهم، وأن ترفع عنهم حيف الإقصاء والتهميش.

ومعلوم أن أربعة أشخاص من العشرة الذين تولوا تحرير هذه الوثيقة وهم عبد العزيز بن إدريس العمراوي، ومحمد بن الحسن الوزاني، وعمر بن عبد الجليل، وعلال الفاسي، من مدينة فاس وحدها.

وقد مكن الانتقال من مرحلة الاحتجاج والاعتصام بالمساجد، إلى مرحلة تأسيس التنظيمات الجموعية والسياسية من تدشين صفحة جديدة من أساليب النضال للتعبير عن تطلعات ومطالب المغاربة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية، من خلال أعمدة الصحف الوطنية القليلة التي سمحت سلطات الحماية بصدورها كجريدة "عمل الشعب" الذي صدر عددها الأول في 4 غشت 1933 والأخير في مايو 1934، بعد منع صدورها من قبل سلطات الحماية. وجاء هذا المنع، كما يقول مديرها محمد بن الحسن الوزاني على "إثر أحداث فاس، بمناسبة الرحلة الربيعية للسلطان سيدي محمد بن يوسف، وزيارته التقليدية لأضرحة المدينة. وكانت عمل الشعب، قد نظمت بساحة البطحاء، مظاهرة استقبال وترحيب للسلطان الذي مر في عودته من زيارة أضرحة المدينة أمام مركز الجريدة،

فبلغ حماس الجماهير أشده واستقبل بما يجب من الحفاوة وسط الأناشيد والتهنئات الوطنية...¹.

لقد هدف الوطنيون الشباب في فاس، ومن كان من ورائهم من أفراد النخبة، وهم يرفعون شعارات وطنية، ويهتفون بحياة "الملك" عوض السلطان، البرهان القاطع على ارتباط المغاربة كافة بعاهلهم، واعتبارهم إياه المؤمن الأول على سيادة البلاد ومصالح أبنائها من جهة، والضغط على سلطات الحماية لكي تسمح بالاحتفال بعيد جلوس جلالته على العرش، في 18 نونبر من كل سنة من جهة ثانية.

وبالفعل، أثمرت مجهودات ونضالات المغاربة ثمارها، حيث رضخ المقيم العام الفرنسي بالمغرب، وقتئذ، هنري بونسو (Henri Ponsot، 1933-1936) إلى مطلبهم، وذلك بإصدار قرار وزيري من أربعة فصول، بتاريخ 16 رجب 1353، الموافق لـ 26 أكتوبر 1934، يجعل من يوم 18 نونبر "... عيداً لتذكّار صعود جلالته السلطان على عرش أسلافه المقدسين ابتداء من هذه السنة فصاعداً".²

ومهما يكن الأمر، فلن نتبع هنا تطور هذه الأحداث، وما آلت إليه فيما بعد، وذلك بذكر مثلاً مختلف الاتصالات والمفاوضات التي أجريت بين المسؤولين الفرنسيين والوطنيين، وماذا كان موقف المخزن من هذه الأحداث ومن أجل إيقاف حركة الاحتجاج والاعتصام بالمساجد. فهذا ما تحدثت عنه مصادر كثيرة، وأوفته حقه من التحليل والتعليق. فيكفي أن نشير هنا إلى أن المغاربة قد انتصروا، في آخر المطاف، وأرغموا سلطات الحماية على التراجع وإلغاء ظهير 16 مايو 1930 أربع سنوات بعد هذا التاريخ، مدشنين بذلك مرحلة جديدة من النضال والكفاح، بقيادة عاهل البلاد السلطان سيدي محمد بن يوسف الذي عرف كيف يخطط ويرسم منهج عمل الوطنيين، دون الدخول في مواجهة مع الإقامة

¹ - الوزاني، محمد بن الحسن: "مذكرات حياة..."، م.س، ص 394-395.

² - نفسه، ص. 482.

العامة الفرنسية بالمغرب، على الأقل حتى سنة 1947، بالرغم مما تعرض إليه عدد من متزعمي نضال المغاربة من قمع واعتقال، ونفي وإبعاد عن الأهل والوطن، في السنوات التي تلت هذه الأحداث، ولاسيما سنة 1937، إذ لم تنطفئ قط شعلة النضال والمطالبة بحقوق المغاربة المشروعة.

هذا، وتوجت هذه الفترة بصدور وثيقة المطالبة بالاستقلال في 11 يناير 1944، وهي الوثيقة التي ساهمت نخبة فاس بقسط كبير في إعدادها وصياغة محاورها، ثم رفعها إلى عاهل البلاد والمقيم العام الفرنسي بها المسيوكابرييل بويو (Gabriel Puaux، 1943-1946)، مدشنين بذلك ورفاقهم صفحة جديدة من النضال والصمود، بهدف إفشال المخططات الاستعمارية وإنهاء فترة الحجر والوصاية.

هكذا إذن، نكون قد قدمنا لمحة عن النخبة، وبخاصة نخبة فاس، في الفترة الزمنية موضوع دراستنا هذه. وقد حاولنا تلمس واستبيان أوجه الفرق والاختلاف بين مواقف وتصرفات أفرادها قبل وبعد سنة 1912، والتي تعود، طبعاً، إلى التغيرات والتحولات التي طرأت على البلاد في فترة الحماية، في المجال السياسي والإداري، كما في القطاعات الاقتصادية والثقافية على الخصوص، وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور نخب جديدة في صفوف المثقفين والمتفكرين من جهة، وفي صفوف التجار والحرفيين من جهة أخرى، كانت أكثر جرأة وإقداماً من سابقتها، في مواجهة مخططات الاستعمار وإفشالها.

الرموز المستعملة في البحث:

- خ.س: الخزانة الحسنية
- مح.ح: محفظة مولاي الحسن
- م.س: مرجع سابق.

دور التعليم في تشكيل النخب بمدينة فاس إبان فترة الحماية

ذ. محمد الزبيدي

كلية الآداب. ظهر المهرار. فاس

احتل التعليم ركنا هاما في فلسفة الغزو، وهو معطى تفسره الأهمية التي اكتسبها هذا العنصر وحضوره القوي في فكر بناء الاستعمار ودعائه، إلا أن هذه الأهمية والحضور لم تتم ترجمتهما إلى إجماع حول تطبيق ونهج سياسة موحدة قائمة بذاتها، حيث ساد الاختلاف في المناهج وطرق التعامل مع هذا العنصر بين رافض لتعليم الأهالي من جهة ومناصر له من جهة أخرى، كما احتدم النقاش حول الأنظمة التعليمية التي ستبناها الدول الاستعمارية تجاه الشعوب المغلوبة على أمرها، وفي الوقت نفسه لم تول بعض الدول أدنى اهتمام للتعليم مثل بلجيكا، التي اعتبرت نفسها غير معنية البتة بتعليم الأهالي معتبرة ذلك إحدى وسائل إدماج سكان المستعمرات، وهو ما كانت ترفضه بشدة¹ ولم تسمح للسود بالتعليم الثانوي إلا في حدود سنة 1950 عملا بمبدأ التطور البطيء الذي ارتأته مناسبا لسياستها في الكونغو¹.

غير أن دولا أخرى وعلى رأسها فرنسا، اعتبرت التعليم محورا هاما في سياستها الاستعمارية الأمر الذي تفسره الأولوية التي تم منحها لهذا العنصر باعتباره السلاح المكمل للغزو العسكري، والضامن الحقيقي لنفاذ التأثير الفرنسي واستمراره.

إن هدفنا في هذه المساهمة ليس تحقيق ومناقشة كل هذه الأطروحات ومركزاتها بقدر ما نتوخى الإمساك بالمنطلقات التي حددت إستراتيجية الحماية الفرنسية لخلق نخبة اعتمادا على مجال التعليم، مع تركيزنا بشكل خاص على فترة حكم ليوطي.

¹ - Guillaume (P.), *Le Monde colonial*, Collection U, A. Colin, Paris, 1974, p. 170.

انصب اهتمام ليوطي على الشبيبة المغربية التي كان يعول عليها لربط علاقات الصداقة بين المغاربة والفرنسيين، حيث كان يردد دائما: "الشباب هو المستقبل"¹، لقد كان يدرك جليا أن الاعتزاز بالنفس والانشداد للتقليد سيقود البورجوازية المغربية لا محالة إلى تغيير أفكارها وموقفها، لذلك حرص على تكوين فئة وسيطة، تستطيع فرنسا الاعتماد عليها في اختراق الساكنة المغربية والتموقع في وسطها، عملا بمبدأ التقرب من الشعوب عن طريق الاحترام وليس الإقصاء والإبادة²، ومن هنا اتجه نظره إلى إنشاء تعليم خاص بأبناء الأعيان ومدارس ثانوية أشرف ليوطي بنفسه على وضع برامجها واختيار تلاميذها، إلا أن وضوح الأهداف لم يكن يوازيه إجماع حول كيفية التدريس بهذه المؤسسات مما جعل ليوطي يتساءل قائلا: "هل يقضي النهج الذي سنتبعه بتوفير تعليم يحافظ على الهوية الإسلامية؟ وماذا نعني أصلا بهذه الهوية؟ فهل الأمر يخص المحافظة على المظهر الديني؟ أم أن الهدف يقضي بتكوين جيل من الشباب المسلم تكويناً فكرياً؟"³.

ومن أجل ترجمة هذه الأفكار على أرض الواقع، شكل ليوطي سنة 1916 لجنة لدراسة ومناقشة الأسس التنظيمية للتعليم الثانوي الإسلامي بالمغرب، تكونت من كل من "بل" BEL مفوض إدارة التعليم بفاس ومكناس، و"نخليل" NEHLIL مدير مدرسة اللغة العربية واللهجات البربرية، و"نيجل" NIEGEL مدير ثانوية الرباط، و"ميرسي" MERCIER من الكتابة العامة الشريفة⁴، ليخلص ليوطي في الأخير إلى أن الأمر يهم "تكوين نخبة فكرية

¹-Spillman(G), *Du Protectorat à l'indépendance, Maroc, 1912-1956*, Plon, 1967, p. 27

²-Surdon, *Psychologies marocaines vues à travers le droit*, conférence donnée, le 21 juin, 1929, au cours préparatoire au service des Affaires indigènes, Imprimerie Nouvelle, Rabat, S.D, p. 4.

³-A.D.N. [archives diplomatiques Nantes] série DIP, carton 35, Lyautey, Note sur les Collèges musulmans, 5 Mai, 1918, S.N

⁴-A.N.R., Dossier NC-NN, Rapport du Directeur de l'Enseignement 24 février, 1916, p. 1

قادرة على التعامل معنا شريطة أن لا تكون مقتلعة الجذور، حتى يتسنى لها القيام بدور الوساطة بيننا وبين باقي الأهالي... علينا أن نعلمهم الفرنسية وتعويدهم في النهاية التفكير بطريقة فرنسية".¹

ويبدو ليوطي في خطواته هذه متأثراً بشكل كبير بالتجربة التعليمية الإنجليزية في الهند، حيث كتب "ميكالي" MEGALY رئيس اللجنة التعليمية الإنجليزية بالهند سنة 1835، وهي اللجنة التي جعلت اللغة الإنجليزية أداة لتعلم الهنود بدل لغاتهم القومية، تقريراً جاء فيه: "يجب أن نربي فئة تكون ترجمانا بيننا وبين الملايين من الرعايا، وستكون هذه الفئة هندية في اللون والدم ولكنها إنكليزية في الذوق واللغة والتفكير".² غير أن ليوطي دعا إلى الاهتمام باللغة العربية والإقبال عليها، خصوصاً بعدما لاحظ إقبال تلاميذ الثانويات وحماسهم لاكتساب علوم جديدة وافتتاحهم بمناهج الدراسة الحديثة³. والواقع أنه كان حريصاً على التوازن الفكري للشبيبة مخافة اعتناقها الفكر الثوري، وهو ما كان يخشاه ويتحرى كل السبل للابتعاد عنه.

لقد شكل الحفاظ على التوازنات الاجتماعية، أو بتعبير ليوطي "الحفاظ على كل واحد في مكانه"⁴، مرتكزاً أساسياً في سياسته، وعلق على التعليم آمالاً كبيرة في تحقيق هذا المبدأ فكان عليه الحسم بين خيارين اثنين:

الأول : أن يفتح التعليم أمام جميع المغاربة، دون تمييز أو استثناء، وهو خيار خطير من الناحية السياسية لافتقاده عنصر الرقابة.

¹- *S.H.A.T.*, { *service historique de l'armée de terre* } Carton 3 H 297, Lyautey, Note sur l'enseignement mixte franco arabe secondaire et supérieur, 2 juillet 1922, SN. p. 4.

²- الرحيم (أحمد حسن) "الثقافة والتخطيط الاستعماري"، *الجامعة*، العدد 2، السنة 9، 1979، ص. 22.

³- *A.D.N.*, série D.I.P., carton 35, Lyautey, Note sur les Collèges musulmans..., op. cit

⁴- Ibidem.

الثاني: الاختصار في التعليم على النخبة، وتكوين أبنائها، وهو ما اقتنع به ليوطي، مركزيا بذلك الاختيار التقليدي للإمبراطورية الفرنسية عبر التاريخ¹، تماشيا مع مبدأ الإدماج والاعتراف بتعدد الحضارات والتخوف من المثاقفة "إنه بالإمكان بناء مغرب صالح وجميل مع الاحتفاظ بالطابع المغربي والإسلامي"²، وأكد في الوقت نفسه على أهمية المحافظة على الروح الدينية عند الشباب قصد تكريس نمط التفكير السائد في المجتمع المغربي آنذاك، إن هذا المفهوم، لم يكن في واقع الأمر إلا طريقة لسجن المغاربة في تقاليدهم وبنيتهم السياسية والاجتماعية، وهو ما كان يتلاءم مع نظرية التطور البطيء؛ وفي هذا الإطار صرح ليوطي بفاس سنة 1915 "سأعمل كل جهدي من أجل الحفاظ على البنيات واحترامها لكي تستمر كما كان عليه الحال في السابق، حتى يتسنى للزعماء الحكم والآخرين الطاعة"³. وفي إطار سياسة استقطاب النخب المغربية وإعطاء الانطباع بأهمية التعاون بين إدارة الحماية والمخزن المغربي، عمل ليوطي على إنشاء مجلس أعلى للتعليم الإسلامي في 3 يوليوز 1916، تكون أعضاؤه من الحاجب التهامي اعبابو: وزير الأحباس، وأحمد الجاي وعبد الرحمان بنيس ومحمد الحجوي وأحمد بن المواز وإدريس المقرئ والتهامي بناني ومحمد بن عبد الهادي زنيبر وعبد الرحمان بركاش والحاج عمر التازي ومحمد بن أحمد بنشقرن⁴. ولم ينص الظهير المؤسس لهذا المجلس على الصلاحيات المخولة له في مجال التعليم، إذ كان الهدف منه إيهام المغاربة بتسيير شؤون بلدهم، ودفعهم لتعليم أبنائهم بالمدارس الفرنسية، لذا ظل هذا المجلس واجهة شكلية ورمزية لوجود مغربي في حقل التعليم، في حين بقي حق اتخاذ القرار في أيادي المسؤولين الفرنسيين عن هذا القطاع.

¹-Bidwell(R.), *Morocco under colonial Rule, 1912-1956*, Frank Cass, 1973, p. 241..

² ريفي(دنيال)، المدرسة والاستعمار في المغرب "مجلة الثقافة الجديدة"، العدد 12، السنة 3، 1979، ص. 20.

³-Paye (L.), *Introduction et évolution de l'enseignement moderne au Maroc, imprimerie Rissalat Rabat 1982, p179.*

⁴-B.O., année 4, N° 194, 10 Juillet, 1916, p. 710.

كانت تعليمات الجنرال ليوطي واضحة في هذا الشأن، مصداق ذلك اعتماده سياسة نخبوية استهدف من خلالها استدراج أبناء الفئات الغنية نحو مدارس أبناء الأعيان، خصوصا الثانويات الإسلامية التي كانت إحدى إبداعات ليوطي وتوتيجا لسياسته النخبوية في مجال التعليم. لهذه الأسباب استقر رأي الفرنسيين على ضرورة "استثمار الرأسمال البشري الموجود بمدينة فاس واستغلاله بواسطة التعليم، فالفاسي يتميز بسرعة التخلي عن عداوته، وبالأخص إذا ما ارتاد مدارسنا وأصبح فيما بعد موظفا بإحدى الأبنك أو المكاتب البريدية أو مترجما"¹.

وتم التأكيد على أن هذا التعليم يجب أن يخضع أولا وقبل كل شيء للقناعات السياسية الفرنسية والابتعاد عن أي مثالية، مما يتطلب في البداية "معرفة السيكولوجية الفردية والجماعية للمغربي، فالأمر لا يخص تلقينهم أفكارا وأحاسيس يجهلون، ولكن الأهم هو تطوير وتوجيه تلك التي يتوفرون عليها. إن الطابع الدوغمائي للتعليم من شأنه إيجاد عقول سيئة".² غير أن قبول الفرنسي بتعليم الفاسي كان لا يعني بأية حال من الأحوال أن الطريق أصبح معبدا أمام الجهاز التعليمي بفاس ملئ حجرات مدارس التي لم يتجاوز عددها خلال هذه المرحلة الأربعة: مدرسة الأعيان واللمطيين والعدوة وفاس الجديد.³ كان تركيز الفرنسيين منصبا بالأساس على الهاجس السياسي والبيداغوجي، "غير أن ما يجب التأكيد عليه هو ذكاء الشباب الفاسي الذي يتميز بالذاكرة القوية وسرعة الملاحظة، وكلها عوامل ستساعد لا محالة على تطوير عقليته وتأهيله للإقبال على تعلم اللغة الفرنسية، فالتطور والتقدم لا يتأتيان إلا بإتقان هذه اللغة"⁴.

¹ - *A.D.N.*, Série D.I.P., carton 88, Brunot (L), Rapport sur l'enseignement indigène à Fès (1916-1917), p. 2.

² - *A.D.N.*, Série, D.I.P., carton 88, Propos sur l'éducation dans l'enseignement indigènes, Rabat, 4 novembre 1927, p. 9.

³ - *Ibid*, p 11.

⁴ - *Ibidem*

ومن جهة أخرى تشير التقارير الفرنسية الأولى إلى ضرورة الاختصار في تعليم الفاسيين على ما تحتاجه الحماية، وإبعادهم - قدر الإمكان - عن الوظائف الإدارية وتوجيههم نحو المهن المرتبطة بالتجارة، نظرا لاستعدادهم الفطري؛ لذلك أدرج الفرنسيون بعض المواد المساعدة على اكتساب هذه الحرفة كالحساب والجغرافيا البشرية والتجارية، والاختصار في ذلك على علاقات فرنسا بالمستعمرات والمغرب.¹

وإلى جانب التعليم العام اقترح الفرنسيون إحداث تعليم فلاحى وتجاري بمدينة فاس، خصوصا وأن مدرسة أبناء الأعيان تتوفر على كل الإمكانيات لتصبح مستقبلا مدرسة للتعليم التجاري، وفي الوقت نفسه مرحلة تهيئية للثانوية الإسلامية التي ستعمل على تكوين موظفين في المحاسبة والأبنك والبريد... بالإضافة إلى تكوين أطر مخزنية. بيد أن الاقتراح الأخير عارضه هاردي بشدة حيث رفض إنشاء شعبة خاصة بتكوين القواد بالثانوية الإسلامية، وأكد أن الأمر رهين بتزايد أعداد أبناء الملاك القرويين ليتم اختيار بعضهم فيما بعد قصد تكوينهم ليصبحوا قوادا. أما أبناء الأعيان فيستحسن عدم توجيههم لمثل هذه التخصصات التي قد لا يقدرّون على القيام بواجبهم فيها على أكمل وجه.²

ومقابل الحماس الذي أبداه ليوطي في الاهتمام بأبناء النخبة، والآمال التي كان يعقدها عليها في تنفيذ مخططاته، كان عليه مواجهة حالة الغموض والارتباك التي أصبح يشعر بها المتدربون بالثانويات مخافة إدماجهم في مناصب دونية لا تتلاءم وانتماءاتهم الاجتماعية. وتزايدت حدة هذا الشك بعدما التحق أحد المتخرجين سنة 1919 للعمل مترجما محليا لدى الشرطة، أي "شاوش" يتكلم الفرنسية،³ مما جعل ليوطي يدعو رؤساء

¹ - *Ibidem*

² - A.L.M.I [archives du lycée moulay driss], Hardy, Recrutement des élèves des Collèges musulmans, Direction de l'enseignement, N 89214 Ip, 25 septembre 1922.

³ - A.D.N., série D.I.P., carton 35, Lyautey, Note sur les débouchés à assurer aux élèves des Collèges musulmans de Rabat et de Fès, R.G., N 358G.L, 20 mai, 1921, p. 1.

مختلف مصالح الإقامة لإدماج أجيال التلاميذ في إداراتهم، غير أن دعوته لم يكن لها أي صدى، وانعكس ذلك بشكل سلبي على أحد مبادئ الحماية، القاضي بمشاركة المغاربة في إدارة شؤون بلدهم.¹ لقد أصبح ليوطي نفسه يشكك في مستقبل اختياراته وجدواها، بدا ذلك جليا في ما كتبه في إحدى مذكراته المعنونة بامتحان الضمير حول التعليم الإسلامي، حيث يقول: "تعدد مشاكل التعليم الإسلامي ومعها تتعدد وجهات النظر، لكن ذلك لم يتجاوز كونه تبادل آراء ووجهات نظر حول أحد أهم المشاكل العويصة التي لم تستطع فرنسا إنجازها على الوجه الأكمل في أي من ممتلكاتنا الإسلامية، فكلما فكرت في الأمر إلا وتبادر إلى ذهني سؤال: هل نسير على الطريق الأمثل"،² ليجد ليوطي نفسه مرة أخرى أمام اختيارين:

- إيجاد مناصب شغل لخريجي الثانويات ومن شأن ذلك التأثير في ميزانية الحماية.

- ترك هؤلاء الخريجين دون عمل، مما سيؤدي لا محالة إلى خلق شباب تركي وتونسي وجزائري، ليخلص في الأخير إلى "أن الأهم من هذا كله هو عدم خلق فئة غير راضية عن وضعيتها، مهياة لجميع أشكال المعارضة والثورة"³، خصوصا وأن الشبيبة أصبحت تتميز بتوجه سياسي ومعرفي لمستقبل بلدها. لقد أصبحت قنوات ليوطي كبيرة بأن التعليم الذي خطط له لم يكن يسير وفق ما كان يطمح إليه من أهداف وغايات، ومن ثمة دعا إلى إعادة النظر في النظام التعليمي الفرنسي بالمغرب، واصفا إياه بالسطحية، حيث اعترف بشكل صريح "أن الهدف من الثانويات الإسلامية هو تكوين نخبة وتطوير ثقافتها وتقريبها إلينا، شريطة أن يلج أقل عدد ممكن منها وظائف في جهاز الدولة، إني أفضل أن يستمروا تجارا وملاكاً أو عمالا مع آبائهم؛ فلم يكن توجهنا يقضي بإدماجهم في السلك الإداري

¹-Lyautey, Examen de conscience au sujet de l'enseignement musulman, 11 juin, 1922, p.1.

²-Lyautey, Examen de conscience..., *op. cit.*, p. 2.

³-*Ibid.*, p. 4.

للدولة"¹. وبذلك تراجع ليوطي عن وعوده للشبيبة سنة 1916 حينما أكد على التحاق مختلف الخريجين بالبنقات المخزنية والمصالح الشريفية².

لقد كانت حصيلة الاهتمام بالشباب ضعيفة إذ لم يعمل ليوطي إلا على تعيين عدد قليل من الشباب "فاختار من فاس أبناء العائلات" المطيعة لفرنسا"، كعبد الكبير الفاسي وعمر بن عبد الرحمان التازي وعبد الواحد لخلو والتهامي المقرري وعمر بن عبد الجليل وعباس بن جلون"³. بل إن ليوطي لم يكن راضيا، حسب روجيه لوتورنو، عن النهج الذي سار عليه التعليم الثانوي، وهو ما دفعه إلى خلق معهد الدراسات العليا المغربية، وخصص شعبة لاستقبال المتفوقين من تلامذة الثانويات الإسلامية⁴. إلا أن هذه الشعبة لم تعمر طويلا، فسرعان ما تخلى عنها خلف ليوطي، الجنرال "ستيغ" STEEG سنة 1925.⁵

لقد كان أغلب التلاميذ الذين استطاعوا ولوج عتبة التعليم الثانوي الإسلامي من المنتمين لفئة الأعيان الذين راهنوا على التعليم للحصول على المناصب الهامة ضمن الإدارات والهيكل التي استحدثتها فرنسا بالمغرب. لقد كان طموحهم كبيرا في أن يصبح أبناؤهم قضاة وقوادا وأمناء؛ إلا أن هذه الأوساط أصيبت بخيبة أمل كبيرة غداة تخرج أولى أفواج تلاميذ الثانوية الإسلامية بفاس، فالمناصب التي التحقوا بها، وتعبير الجنرال "بيتان" PETIN كانت تتناسب مع المبتدئين، ولم تستجب للتطلعات الشرعية للنخبة التي لبث نداء فرنسا، وقبلت التعاون مع إدارة الحماية⁶؛ وهو ما يوضحه الجدول التالي:

¹ الوردني (عبد الرحيم)، فاس على عهد الاستعمار الفرنسي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1992، ص. 89.

² -Lyautey, Examen de conscience..., op. cit., p. 4.

³ -A.D.N., Série D.I.P., carton 35, Lyautey, note sur les débouchés ..., op. cit., p.

1.

⁴ -Le Tourneau (P.), *Evolution politique de L' Afrique du Nord musulmane 1920-1962* librairie A Colin 196 p, 170

⁵ -Ibid., p. 180.

⁶ -A.L.M.I, Pétin, Note confidentielle adressée au R.G., et au D.A.I, N 81/R C, 1930

المهن التي أقبل عليها أول فوج من خريجي الثانوية الإسلامية بفاس¹

الاسم	الشهادة	مجال العمل	تاريخ الالتحاق	تاريخ المغادرة	مهنة الأب
محمد برادة	-	التجارة	1914	1916	تاجر
عبد الرحمان التازي	دبلوم اللغة العربية	مترجم بالمصالح البلدية	1914	1917	قاضي
محمد الوجدي	-	مترجم بالمصالح البلدية	1914	1917	-
محمد بنشقرون	-	تاجر	1914	1917	تاجر
عبد السلام التوكي	-	مترجم بالمصلحة الاقتصادية بفاس	1915	1917	أمين الجمارك
محمد بنموسي	-	مترجم	1915	1917	فقيه
العربي بن عبد الجليل	دبلوم اللغة العربية	موظف بمصلحة التسجيل	1915	1918	خليفة الباشا
محمد الصفار	-	موظف بالبريد	1917	1920	فلاح
العربي برادة	-	مراقب بالثانوية الإسلامية بفاس	1917	1920	أمين سابق بدار السكة
عبد الرحمان ميسوم	-	مدرس تحت التعيين بمدرسة أبناء الأعيان	1917	1921	تاجر

ولتجاوز هذا الوضع، والدعاية للثانويات الإسلامية، اقترح "بيتان" خمسة تلاميذ من خريجي الثانوية الإسلامية لشغل مناصب هامة. وقد طالب المقيم العام في حالة الموافقة، بمراسلة مختلف الإدارات لتنفيذ هذا المقترح، وقد وقع اختياره على كل من :

¹ - *A.D.N.*, Série D.I.P., cart. 34, "La première liste des plus anciens élèves, promotions du 1er octobre 1914, 1er octobre 1915, 1er octobre 1916 et 1er octobre 1917.

- عبد الرحمان التازي : خليفة باشا أو ناظر أحباس.

- العربي بن عبد الجليل: ناظر أحباس في مدينة كبيرة.

- التويمي عبد السلام: محتسب أو أمين الجمارك.

- محمد التازي : قاضي بالمحكمة العليا الشريفة.

- العربي برادة: أمين الجمارك¹.

غير أن اللجوء إلى مثل هذه الإجراءات، لم يكن كفيلا بحل المشكل الذي استمر طيلة فترة الحماية، واعتبر إحدى الإخفاقات الكبرى في السياسة التعليمية الفرنسية، وهو ما عايناه عن كثب، سواء من خلال تتبع لوائح خريجي الثانوية الإدريسية فيما بين 1916 و1938، أو من خلال مراسلات المقيمين العامين في هذا الشأن، وبالأخص مذكرة "لوسيان سان" الموجهة إلى مدير التعليم سنة 1932.²

وللوقوف على الحصيلة النهائية لمجموع خريجي الثانوية الإدريسية ما بين 1916 و1953، نورد الإحصاء التالي الذي شمل حوالي 1534 متخرجا:

¹-Ibidem.

²-A.L.M.I, Saint (L.), Circulaire au sujet du recrutement des anciens élèves des Collèges musulmans et de l'institut des Hautes Etudes Marocaines, N5, S.G.P, 1 février 1932.

الوظائف / القطاعات	أعداد المتخرجين
موظفو الإدارة العمومية	302
التجارة	105
الصناعة و الصناعة التقليدية	07 + 05
الفلاحة	29
كراء العقارات	14
الجيش	11
المحامون	17
موظفون بالمحاكم	05
الأطباء + الصيادلة	02 + 04
المهندسون	04
موظفون بشركات خاصة	14
وظائف حرة	42
التعليم الحر	22
مدير الوكالات والشركات الخاصة	10
دكتوراه في الفلسفة	01
الرهبان	01
العيش خارج المغرب لأسباب سياسية	08
متابعة الدراسة بفرنسا	67
متابعة الدراسة بالو.م.أ	01
متابعة الدراسة بسوريا	01
متابعة الدراسة بالسينغال	01
متابعة الدراسة بالمغرب	169
بدون	28
عدم تحديد الوظيفة	664
المجموع	¹ 1534

¹ - **A.N.R.**, Note adressée par la D.G.I.P. à Lucien Paye, Directeur de l'Instruction Publique en Tunisie, 5 octobre 1953.

ومنه يلاحظ أن قطاع التجارة احتل الصدارة، متبوعا بالقطاع الخاص ثم قطاع الفلاحة، في حين ظلت المهن الحرة كالطب والصيدلة والهندسة والصناعة، ضعيفة الاستقطاب. وكذلك شأن قطاع الوظيفة العمومية. ولم تختلف معطيات باقي المدن المغربية عن فاس، إذ لم يتعد عدد الأطباء: 19 والصيدالة: 06 والمهندسين: 15 والإدارة: 1.115¹.

يصطدم المتتبع لخطاب ليوطي وتوجهاته في مجال التعليم بتناقضات كبيرة بين أفكاره النظرية من جهة، وما كان يمارسه على أرض الواقع من جهة أخرى. لقد كان اختياره ينصب على النموذج الأنكلوسكسوني القاضي بعدم جعل المدرسة آلية للتغيير الاجتماعي²، إنه يستعيد، مثل آخرين عديدين في هذه الفترة، "بقايا الرومنة، ويسطر بصورة صريحة لما يوازي الانحياز الروماني، إن سيببون وليوطي برنامج واحد"³.

بقيت وعود ليوطي عبارة عن خطاب ميت، لم يستطع معه التوفيق بين العنصرين اللذين حاول بناء سياسته الاستعمارية عليهما: المحافظة والعصرنة⁴؛ لذلك فالتحول الذي عرفه المجتمع المغربي إذ ذاك هو تحول نسبي لأنه لم يرق إلى تطور عصري تجددت معه نخبه السياسية والاقتصادية والثقافية، كما أنه لم يستفد من التأثيرات الحضارية الغربية، وبالتالي لم تحدث قطيعة مع البنيات السائدة في المجتمع المغربي قبل الحماية، وفي الوقت نفسه لم يبق هذا المجتمع محافظا بشكل كلي على أنماطه التقليدية، فأضحى مجتمعا مركبا من تيارين عصري وتقليدي.

¹ - *Ibidem*

² - Rivet (D.), *Le Maroc de Lyautey à Mohamed V, le double visage du Protectorat*, ed, Denoël 2000
p 273.

³ - حمودي (عبد الله)، *الشيخ والمريد*، دار توبقال، للنشر، ط1، الدار البيضاء، 2000، ص. 154.

⁴ - Sraib (N), *politiques culturelles nationales et unité maghrébine*, *Annuaire de L'Afrique du Nord* 1970, p 122.